

مُهَيِّاتُ الْمُسَائِلِ لِلْمُوجِدِ وَالْمُقَاتِلِ

جمع وإعداد
أبو البراء الأزدي
حفظه الله



الْمَنْشُورُ الْإِسْلَامِيُّ الْجِهَادِيُّ

الإهداء

إلى من تعلق بهم قلبي واستغرق لهم فكري...
أعني المجاهدين في سبيل الله على كل ثغر وفي
كل جبهة
والى مشايخي وإخواني وأخواتي الأسرى في كل
السجون والمعتقلات
الى ابني وقرة عيني (البراء) الذي حال بيني
وبينه الطغاة ولم يتجاوز شهره الاولى.

المقدمة

الحمد لله معز الموحدين المقاتلين في سبيله ومذل المشركين والمرتدين الصادين عن دينه وأصلي وأسلم على نبي الملحمه والضحوك القتال والرحمة المهداة محمد بن عبدالله نبي الاولين والآخرين وعلى اله وصحبه اجمعين.

اما بعد ...

فقد كان لي شرف إلقاء هذه الدروس في دورة علميه على إخوه افاضل ، فطلب منى بعضهم ان تجمع هذه الدروس في مذكرة يستفاد منها وقد خرجت طبعه اولى تعجل بها بعضهم ولم اتمكن من تنقيحها والاهتمام بها خاصة ان بعض المسائل التي ذكرتها في دروسي ، لم تراجع جيدا و لم ارض بها ورغم ذلك لاقت هذه المذكرة قبولا طيبا عند الاخوة، ووصلني بعض الاستدراكات فعزمت على اخراج طبعة ثانية منقحة ومزودة لبعض الأبواب التي أرى أهمية طرحها في هذه المرحلة بالذات ، والتي بحمد الله بزغت شمس الجهاد بها وانتشر المنهج الجهادي ، واستحدثت مرحلة من مراحل الجهاد في كثير من المناطق الا وهي مرحلة التمكين ، فبدأ المجاهدون يعدون العدة لاستثمار هذه المرحلة والسعي لتطبيق شرع الله وارجاع الخلافة الاسلاميه وهذه الطموحات العظيمة والامال المبشره تحتاج ولا بد لمضاعفة الجهود وحسن استثمار الفرص ومواصلة الليل بالنهار والتضحية بالغالي والنفيس لاجل اقامة شرع الله.

ويقيناً منا أن هذا المشروع لن ينجحه الا العلم والتقوى ولن يؤخره أو يهدمه الا الجهل والهوى وان كان العلم الشرعي ضروره في كل مراحل الجهاد فضرورته في هذه المرحلة أشد ، حيث ظهرت فتن عظيمة سفكت فيها دماء بتأويلات غير مستساغة ، وحلت بالساحات نوازل غريبه لو كانت على عهد سيدنا عمر لجمع لها اهل بدر وارى الان يفتي بها سفهاء احلام ولا حول ولا قوة الا بالله.

ورغم هذا الواقع المرير فكلي ثقة بالله ان المجاهدين سيتجاوزون هذه المرحلة كما تجاوزها صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موقعة الجمل وصفين ، كيف لا وهم أصحاب أنقى عقيدة وأصفى توحيد وأعظم تضحية وأشد غيرة على حرمة الله واسرعهم إنابة واعجلهم للقاء الله شوقا اليه - كما نحسبهم والله حسيبهم - فلقد عشت معهم أكثر سنوات عمري وخبرتهم عن قرب وما شهدنا الا بما علمنا.

وما انا في هذا البحث الا عالة على مشايخي اهل التوحيد والجهاد فوالله لقد صدعوا بالحق وكشفوا الشبهات وردوا على المنحرفين واقاموا الحجة على اكثر الخلق فجمعت من كلامهم ما رأيته يناسب في هذا الوقت وقد قسمت مذكرتي هذه الى ثلاثة موضوعات:

الاول : التوحيد ومايتعلق به من مسائل .

الثاني : القتال وأصناف الكفار الذين يقاتلون .

الثالث : السياسه الشرعيه وبعض مسائلها .

وهي كالمقدمات التي ينبغي على كل من نذر نفسه لخدمة الدين ان يعرفها ويتفقه فيها ولا بد له ان يرجع ليقراً ما سطره مشايخ وقادات الجهاد في هذا العصر.

والله ولي التوفيق

مِزْمَاتُ الْمَسَائِلِ لِلْمُؤَيَّدِ وَالْمُقَاتِلِ

أهمية التوحيد:

قال ابن القيم عن كلمة التوحيد (هي الكلمة التي قامت بها الارض والسموات وفطر الله عليها جميع المخلوقات و عليها أسست الملة ، ونصبت القبلة وجردت سيوف الجهاد، وهي محض حق الله على جميع العباد وهي الكلمة العاصمة للدم والمال والذرية في هذه الدار ، والمنجية من عذاب القبر وعذاب النار وهي المنشور الذي لا يدخل احد الجنة الا به والحبل الذي لا يصل الى الله من لم يتعلق بسببه وهي كلمة الاسلام ومفتاح دار السعادة وبها انقسم الناس الى شقي وسعيد ومقبول وطريد وبها انفصلت دار الكفر من دار الايمان وتميزت دار النعيم من دار الشقاء والهوان)¹

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: فالله الله يا إخواني تمسكوا بأصل دينكم ، و أوله و أسّه و رأسه ، شهادة أن لا إله الا الله ، و اعرفوا معناها و أحبوها ، و أحبوا أهلها ، و اجعلوهم إخوانكم ، و لو كانوا بعيدين منكم نسبا و اكفروا بالطواغيت ، و عادوهم و أبغضوهم ، و أبغضوا من أحبهم ، أو جادل عنهم أو لم يكفرهم ، أو قال ما عليّ منهم ، أو قال ما كلفني الله بهم ، فقد كذب هذا على الله و افترى إثما مبينا ، فقد كلف الله كل مسلم بغض الكفار ، و لو كانوا أبائهم أو أبناءهم أو إخوانهم ، فالله الله تمسكوا بذلك لعلكم تلقون ربكم لا تشركون به شيئا .

وقال في الرسالة الثامنة من رسائله الشخصية: (.....ولكنهم يجادلونكم اليوم بشبهة واحدة فاصغوا لجوابها، وذلك أنهم يقولون كل هذا حق نشهد أنه دين الله ورسوله إلا التكفير والقتال، والعجب ممن يخفى عليه جواب هذا إذا أقروا أن هذا دين الله ورسوله كيف لا يكفر من أنكره وقتل من أمر به وحبسهم؟ كيف لا يكفر من أمر بحبسهم؟ كيف لا يكفر من جاء إلى أهل الشرك يحثهم على لزوم دينهم وتزيينه لهم ويحثهم على قتل الموحدين وأخذ ما لهم ؟ واعلموا أن الأدلة على تكفير المسلم الصالح إذا أشرك بالله، أو صار مع المشركين على الموحدين ولو لم يشرك أكثر من أن تحصر من كلام الله وكلام رسوله وكلام أهل العلم كلهم).

يقول العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى: (إِنَّ كُلَّ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ مُتَضَمِّنَةٌ لِلتَّوْحِيدِ شَاهِدَةٌ بِهِ دَاعِيَةٌ إِلَيْهِ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ: .

¹ الجواب الكافي (96/1)

- إمّا دعوة إلى عبادة الله وحده لا شريك له وخلع كلّ ما يُعبد من دونه فهو التوحيد الإرادي الطلبي.
 - وإمّا أمرٌ ونهي في حقوق التوحيد ومُكملاته.
 - وإمّا خبرٌ عن كرامة الله لأهل التوحيد وما فعل بهم في الدنيا وما يكرمهم به في الآخرة فهو جزاء التوحيد.
 - وإمّا خبرٌ عن أهل الشرك وما فعل بهم في الدنيا من النكال وما يحل بهم في العقبي من العذاب فهو خبر عمن خرج عن حكم التوحيد.
 - وإمّا خبرٌ عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله فهو التوحيد العلمي الخبري.
- فالقرآن كلّ في التوحيد وحقوقه وجزائه وفي ضدّه الشرك وأهله وجزائهم) انتهى مختصراً.

ومن اهم مقتضيات التوحيد الولاء والبراء . يقول ابن عقيل رحمه الله (إذا أردت أن تعرف محلّ الإسلام من أهل الزّمان، فلا تنظر إلى زحامهم في أبواب الجوامع، ولا ضجيجهم في الموقف ب"لبيك" وإنما انظر إلى مواطنهم أعداء الشريعة)².

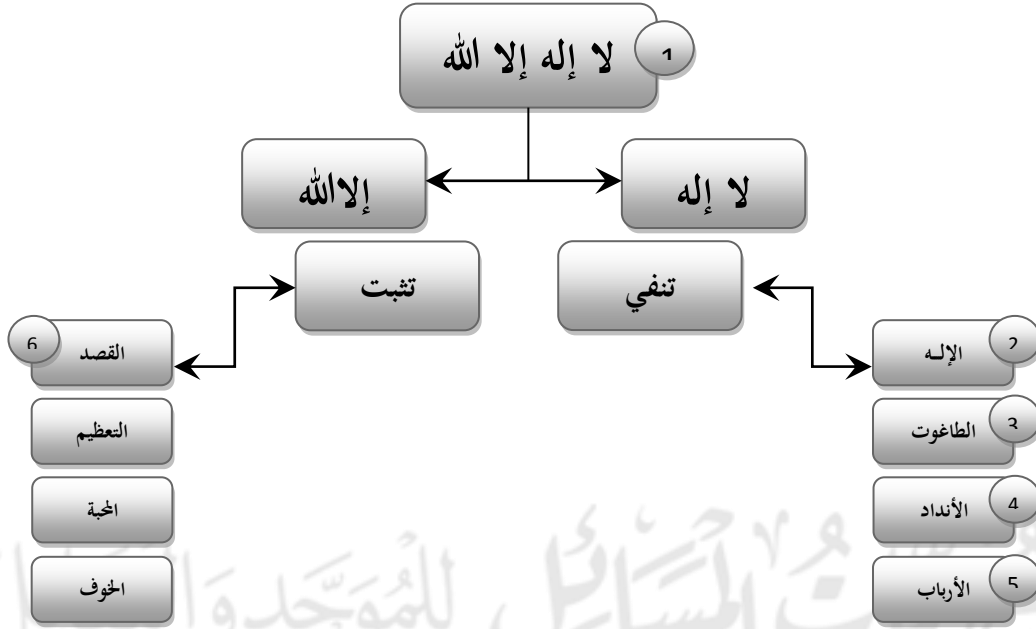
وكذلك من مقتضيات التوحيد قتال المرتدين ،قال شيخ الإسلام ابن تيمية في سياق كلامه عن جهاد المرتدين: " ويجب على كل مسلم أن يقوم في ذلك بحسب ما يقدر عليه من الواجب فلا يحل لأحد أن يكتّم ما يعرفه من أخبارهم، بل يفشيها ويظهرها ليعرف المسلمون حقيقة حالهم، ولا يحل لأحد أن يعاونهم على بقائهم في الجند والمستخدمين، ولا يحل لأحد السكوت عن القيام عليهم بما أمر الله به رسوله. ولا يحل لأحد أن ينهى عن القيام بما أمر الله به رسوله، فإن هذا من أعظم أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله تعالى، وقد قال الله لنبيه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ وهؤلاء لا يخرجون عن الكفار والمنافقين³

²الآداب الشرعية لابن مفلح(255/1)

³مجموع الفتاوى: (35/ص 159)

الباب الاول: لا إله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا إله الا الله



1- " لا إله إلا الله " : أي لا معبود بحق إلا الله.

2- " الإله " : ما قُصد جلب خيرٍ أو لدفع شر، فإذا قيدنا وقلنا الإله الحق فلا ينصرف ذلك الا لله عز

وجل

3- " الطاغوت " : هو ما عُبد من دون الله و هو راضٍ

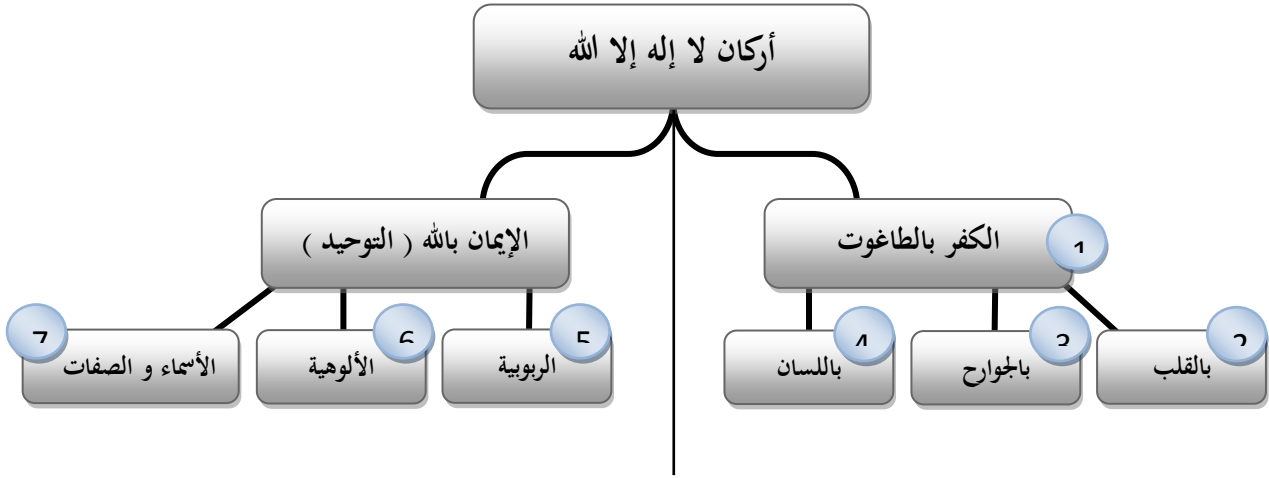
4- " الأنداد " : ما جذبك عن دين الإسلام من : أهل ، مسكن ، مال ، عشيرة . . .

5- " الأرباب " : من أفتاك بشئ مخالف للشرعية و أطعته مصداً له .

6- " القصد " : أي كونك ما تقصد في توجهك إلا الله - سبحانه و تعالى -

قال تعالى (قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

أركان لا إله إلا الله:



قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ

أَسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾ البقرة: ٢٥٦

وفي صحيح مسلم مارواه طارق بن أشيم عن النبي صلى الله عليه وسلم: (من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله عصم دمه وماله إلا بحققها)

" الطاغوت " : قال سليمان بن سحمان رحمه الله : [الطاغوت ثلاثة أنواع : طاغوت حكم ، و طاغوت عبادة ، و طاغوت طاعة ومتابعة. والمقصود في هذه الورقة هو طاغوت الحكم ، فإن كثيراً من الطوائف المنتسبين إلى الإسلام ، قد صاروا يتحاكمون إلى عادات آبائهم ويسمون ذلك الحق بشرع الرفاقة ، كقولهم شرع عجمان ، وشرع قحطان ، وغير ذلك ، وهذا هو الطاغوت بعينه ، الذي أمر الله باجتنابه] اهـ⁴

- 1- " بالقلب " : اعتقاد بطلانه و بغضه.
- 2- " باللسان " : إظهار كفره و البراء منه و من أتباعه و بيان ما هم عليه من كفر.
- 3- " بالجوارح " : بمعاداتهم و قتالهم و تسفيههم و اعتزالهم.
- 4- " الربوبية " : الاعتقاد أن الله - تعالى - خالق الكون ، المدبّر له ، و المالك له.
- 5- " الألوهية " : إفراد الله - تعالى - بالعبادة (العبادة كمال الذل مع كمال الخضوع لله)

⁴ الدرر السنية 503/10 رسالة مهمة في الطاغوت

6- "الأسماء و الصفات " : أن يوصف الله - تعالى - بما وصف به نفسه أو ما وصفه به

رسوله - صلى الله عليه وسلم - من غير : -

أ - تعطيل : وهو إنكار ما أثبت الله - تعالى - لنفسه من أسماء و صفات.

ب - تكييف : بمعنى لا نذكر كيفية لصفات الرب جل وعلا وليس المراد انه ليس له كيفية بل لها كيفية قطعاً ولكننا نجعل تلك الكيفية .

لما جاء رجل للإمام مالك رضى الله عنه : يسأله عن الاستواء قال : (الاستواء معلوم والكيف

مجهول والایمان به وجب والسؤال عنه بدعه) .

ج - التمثيل: و هو تشبيه الله بشيء من مخلوقاته (كتشبيه يد الله بأيدي المخلوقين)

د - التحريف : تغيير اللفظ أو معناه

بعض القواعد في باب الاسماء و الصفات:

1- أسماء الله و صفاته غير محصورة بعدد .

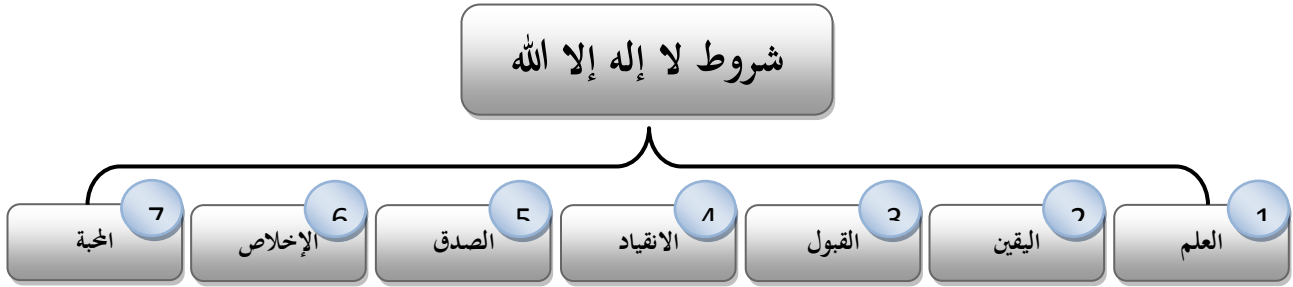
2- الاجمال في النفي و التفصيل في الاثبات (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ^{بِط} وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)

3- صفات الله كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه .

4- باب الصفات أوسع من باب الأسماء .

5- أسماء الله و صفاته توقيفية لا مجال للعقل فيها .

شروط لا إله إلا الله :



قال الشيخ العلامة حافظ بن أحمد حكيم - رحمه الله - جامعاً هذه الشروط في بيتين في نظمه - سلم الوصول إلى علم الأصول في توحيد الله و إتباع الرسول:

العلم و اليقين و القبول * * * و الانقياد فأدر ما أقول

و الصدق و الإخلاص و المحبة * * * وفقك الله لما أحبه

1- " العلم " : المنافي للجهل قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكَ ﴾ محمد وفي

الصحيح عن عثمان رضى الله عنه قال قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم:(من مات وهو يعلم انه لا اله الا الله دخل الجنة).

2- " اليقين " : المنافي للشك و الرّيب

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾

وفي الصحيح عن أبي هريرة رضى الله عنه قال في حديث طويل (ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه بنعليه فقال "من لقيت من وراء هذا الحائط يشهد ان لا اله الا الله مستيقنا بما قلبه فبشره بالجنة"

3- " القبول " : المنافي للرد فالمشركون لم ينفوا ما نفته هذه الكلمة ولم يشبوا ما اثبتته بل قالوا انكارا

واستكبارا ﴿ وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سِحْرٌ كَذَابٌ ﴾ ص: ٤

4- " الانقياد " : المنافي للترك و الامتناع قال جل شأنه

﴿ وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلُمُوهُ، مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ الزمر: ٤٥ وتمام الانقياد

وغايته ومعناه : تقديم محاب الله وان خالفت هواك وبغض ما يبغض الله وان مال اليه هواك

5- "الصدق" : المنافي للكذب قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا

وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾ العنكبوت: ٣ - ٤) وفي الصحيحين من حديث معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم (ما من احد يشهد ان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله صدقا من قلبه الا حرمه الله على النار)

6- "الاخلاص" : المنافي الشرك و للرباء قال تعالى

(وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ خُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ

الْقِيَمَةِ) وفي الصحيح عن عتبان بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ان الله حرم على النار من قال لا اله الا الله يبتغي بذلك وجه الله عز وجل)

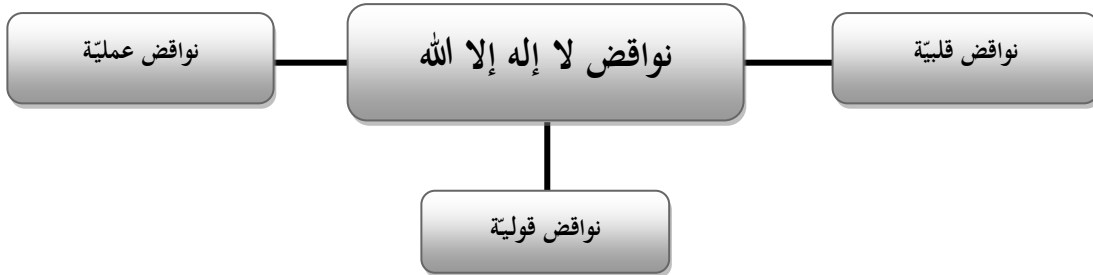
7- "المحبة" : المنافيه للبغض قال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ البقرة: ١٦٥ وفي الصحيحين عن

ابي هريره رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا يؤمن احدكم حتى اكون احب اليه من ولده ووالده والناس اجمعين) .

فائدة:

أول من استقرأ هذه الشروط السبعة وجمعها هو الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب صاحب كتاب (فتح المجيد شرح كتاب التوحيد) ثم استدلل لها وشرحها بعده الشيخ حافظ حكيمي في معارج القبول. من كتاب شرح شروط لا اله الا الله ص 21

نواقض لا إله إلا الله (التوحيد):



أُمُثْلَةُ النَّوَاقِضِ الْقَلْبِيَّةِ :

- 1 - التكذيب و الجحود قال تعالى ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ﴾ يونس: ٣٩ وقال جل ذكره ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ النمل: ١٤
- 2 - استحلال معلوم من الدين بالضرورة ولو يعمل به. قال شيخ الاسلام (والإنسان متى حلل الحرام - المجمع عليه - أو حرم الحلال - المجمع عليه - أو بدل الشرع - المجمع عليه - كان كافراً مرتداً باتفاق الفقهاء) .⁵
- 3 - البغض و الكراهة لشرائع الله و لما جاء به رسوله - صَلَّى الله عليه وسلم - و إن عمل به
- 4 - شرك الربوبية (كأن يؤمن أن لولي من الأولياء قدرة للتصرف في الكون أو لعلم الغيب)

أُمُثْلَةُ النَّوَاقِضِ الْقَوْلِيَّةِ :

- 1- السب و الاستهزاء، قال تعالى -
﴿قُلْ أَبِاللهِ وَعَآيِنِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ (٦٥) لَا تَعْنِدُوا أَن كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿التوبة: ٦٥ - ٦٦
- 2- دعاء غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، قال تعالى -
﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (١٠٦) يونس: ١٠٦
- 3- إدعاء النبوة ، قال تعالى - : (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ)
- 4- إنكار معلوم من الدين بالضرورة ، قال تعالى - : :
﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ (١١) الأنعام: ٢١ مثل ان يقول الزنا حلال وان لم يعتقد بقلبه لانه كذب الله بلسانه

أُمُثْلَةُ النَّوَاقِضِ الْعَمَلِيَّةِ: (و إن كان القلب مصدقا و اللسان مقرا)

- 1- صرف العبادة لغير الله ، قال تعالى - (قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)
- 2- التشريع ، قال - تعالى - :
﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٢١) الشورى: ٢١

3- التحاكم للطاغوت ، قال - تعالى - :

﴿الَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أَزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّالِمِينَ وَقَدْ

أَمْرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ. وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ النساء: ٦٠

4- مظاهرة الكافرين و معاونتهم على المسلمين ، قال - تعالى - :

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ

الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾ المائدة: 51

شهادہ أن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

تصديقه فيما أخبر ، و طاعته فيما أمر ، و اجتناب ما نهى عنه و زجر ، و أن لا يعبد الله إلا بما شرع

واجبنا نحو رسول الله صلى الله عليه وسلم

1. ان يكون احب الينا من انفسنا واولادنا واموالنا والناس اجمعين . قال تعالى

(النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ)

2. ان نقتدي به في جميع شؤون حياتنا في العقائد والاقوال والاعمال والاخلاق والسلوك ونتمسك

بسنتہ قال تعالیٰ :

﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَكَرِهَ اللَّهُ كَثِيرًا﴾ (الأحزاب: ٢١)

3. ان نحذر مخالفته وتغيير سنته والتهاون في طاعته قال

تعالى ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْتَلْلُونُ مِنْكُمْ لَوْ أَدَّٰ

فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ النور: ٦٣

4. ان نوقره وننصره وننصح له قال تعالى :

﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۖ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ﴿١٥٧﴾ ﴿الْأَعْرَافِ﴾

107 :

و النصيحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم تكون بالاجتهاد في طاعته والمثابرة على تعلم سنته

واحياؤها والدعوة اليها والتفقه في شريعته وشدة محبته ومحبة ال بيته واصحابه والتعرف على

اخلاقه وسيرته وبذل المال والنفس في نصرة دينه والدفاع عن سنته وتبليغ دعوته

ذكر بعض الأعمال التي تخلّ بالتوحيد أو تنافيه:

- 1- لباس الحلقة أو الخيط لرفع بلاء أو دفعه
- 2- الرقى و التمايم البدعية
- 3- التبرك بالأشخاص و التمسح بهم
(فأن اعتقد في كل ما سبق انها سبب فهو شرك اصغر وان اعتقد فيها النفع والضرر فهو شرك اكبر)
- 4- الذبح (يكون شرك اكبر اذا ذبح لغير الله تقربا او تعظيما او ذكر غير اسم الله عليه ،اما اذا ذبح لله في اماكن الشرك فهو شرك اصغر والذبيحه صحيحه)
- 5- النذر لغير الله شرك اكبر كأن يقول ان شفي مريض فلفلان الولي كذا من المال او الغنم
- 6- الإستغاثة و الإستعانة بغير الله ويكون شرك اكبر اذا كانت في امور لا يقدر عليها الا الله اما اذا كان يقدر عليها المخلوق واعتمد عليه فهو من قبيل الشرك الاصغر .
- 7- الطواف بالقبور ان كان طوافه لصاحب القبر فشرك اكبر وان كان يطوف لله حول القبر ففيه خلاف هل هو شرك اصغر ام اكبر؟⁶
- 8- إتخاذ القبور مساجد ،وهي ذريعة للشرك الاكبر (ملاحظة : لا يجوز الصلاة بمسجد به قبر)
- 9- السحر و إتيان السحرة و المشعوذين و المنجمين مع تصديقهم وهو من الشرك الاكبر
- 10- التطير ، ان اعتقد انها سبب للخير والشر وان الله هو الفاعل فهذا من الشرك الاصغر
- 11- التعلق بالأسباب (كالطبيب و العلاج و الدواء) شرك اصغر اما اذا اعتبرها من الاسباب ولم يتوكل عليها فجائز فان اعتقد انها تنفع بذاتها فهذا شرك اكبر
- 12- الإستسقاء بالنجوم و الأنواء ان اعتقد انها تفعل بذاتها فقد اشرك شركا اكبر اما لو اعتبرها سببا فهو شرك اصغر ينافي كمال التوحيد .
- 13- صرف بعض العبادات القلبية لغير الله تعالى (كالمحبة و الخوف و الرجاء) وصورتها أن تذلل وتخضع لغير الله كما تذلل وتخضع لله.
- 14- الأمن من مكر الله و عذابه أو القنوط من رحمة الله كأن يستبعد ان يعاقبه الله على ذنوبه او لا يفتنه عن دينه فيغتر بذلك او يستبعد ان يغفر الله له او ان يتوب عليه وهو يقلع

⁶راجع نواقض الايمان القولية والعملية لعبدالعزیز العبد اللطيف ص 282

- عن الذنب أو يستبعد الشفاء من المرض فهذا ينافي كمال التوحيد الواجب لان فيه سوء ظن بالله
- 15- عدم الصبر على قضاء الله و قدره في الإبتلاء و الإعتراض على القدر وهذا ينافي كمال التوحيد الواجب
- 16- الرّياء و السمعة و أن يريد المرء بعمله الدنيا ،فهذا من الشرك الاصغر الا ان يكون كرياء المنافقين ، اما اراده الدنيا بعبادته كمن يدخل الاسلام من اجل الدنيا فهذا شرك اكبر اما اذا اراد بعبادته امرا دنيويا فهذا من الشرك الاصغر
- 17- طاعة الأمراء و العلماء في تحليلهم الحرام و تحريمهم الحلال شرك اكبر اذا اعتقد تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله متابعة للأمراء والعلماء اما اذا كان عنده اعتقاد ما أحله الله وما حرمه ثابت وفعلها مثل ما يفعلها اصحاب الذنوب والمعاصي فهذا محرم
- 18- قول " ما شاء الله و شئت " أو " لولا الله و أنت " وهذا من شرك الالفاظ وهو شرك اصغر ، اما ان اعتقد ان مشيئة العبد مثل مشيئة الله بالتصرف فهذا شرك اكبر
- 19- سبّ الدهر و الوقت و الزمان و الأشهر و الأيام . ان سبه على انه فاعل للحوادث فهذا شرك اكبر اما ان كان يعتقد ان الله هو الفاعل ولكن يسب الدهر لانه وقع له فيه امور مكروهة وحوادث مؤلمة فهذا محرم
- 20- السخرية من الدين أو الرسل و الأنبياء أو القرآن أو السنة فهذا شرك او كفر اكبر لانه ينافي تعظيم الله عز وجل الله
- 21- التسمي بأسماء شركيه (كعبد النبي او عبد الكعبة) وهذا من الشرك الاصغر
- 22- الحلف بغير الله اذا قصد تعظيم المخلوق به كان شرك اكبر واذا لم يقصد كان شركا اصغرا.
- 23- تصوير ذوات الارواح.⁷ فإن كان مضاهاة لخلق الله فهو شرك اكبر وإن كان مجرد تصوير فهو من كبائر الذنوب.

⁷ ننصح بالرجوع لكتاب التوحيد وخاصه شرح المعتصر عليه للشيخ على الخضير فك الله اسره

الباب الثاني: الإسلام

الإسلام الحقيقي⁸:

الاستسلام لله بالتوحيد ، و الإنقياد له بالطاعة ، و البراءة من الشرك وأهله.

الإسلام الحكمي:

هو كل من ولد لأبوين مسلمين أو نشأ في ديار المسلمين ، ولم يعرف عنه أنه أتى بناقض من نواقض الاسلام .

قال ابن تيمية: (لكن لما كان غالب المسلمين يولد بين أبوين مسلمين يصيرون مسلمين إسلاماً حكماً من غير أن يوجد منهم إيمان بالفعل. ثم إذا بلغوا فمنهم من يرزق الإيمان الفعلي فيؤدي الفرائض، ومنهم من يفعل ما يفعله بحكم العادة المحضة والمتابعة لأقاربه وأهل بلده ونحو ذلك: مثل أن يؤدي الزكاة لأن العادة أن السلطان يأخذ الكلف، ولم يستشعر وجوبها عليه لا جملة ولا تفصيلاً فلا فرق عنده بين الكلف المبتدعة، وبين الزكاة المشروعة، أو من يخرج من أهل مكة [كل] سنة إلى عرفات: لأن العادة جارية بذلك من غير استشعار أن هذه عبادة لله لا جملة ولا تفصيلاً أو يقاتل الكفار لأن قومه قاتلوهم فقاتل تبعاً لقومه ونحو ذلك، فهؤلاء لا تصح عبادتهم بلا تردد بل نصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة قاضية بأن هذه الأعمال لا تسقط الفرض.. وأيضاً فغالب الناس إسلامهم حكمي، وإنما يدخل في قلوبهم في أثناء الأمر إن دخل. فإن لم توجب عليهم هذه النية لم يقصدوها فتخلوا قلوبهم منها فيصيرون منافقين إنما يعملون الأعمال عادة ومتابعة كما هو واقع كثير من الناس)(9)اهـ.

⁸راجع مثل هذه التقسيمات في رساله الثلاثينيه ص 316

(9) ج 26 ص 30: 32 لمجموع الفتاوى.

أركان الإسلام

عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمد رسول الله وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً) متفق عليه

نواقض الإسلام :

1- الشرك في عبادة الله :

وينقسم إلى قسمين

شرك أكبر : من امثلته في شرك العبادة

1- شرك النية و الإرادة و القصد قال تعالى :

(مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ)

2- شرك الدعاء - الدعوة - قال تعالى :

﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾ العنكبوت ٦٥ :

3- شرك الطاعة (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ)

4- شرك المحبة ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ البقرة: ١٦٥

شرك أصغر: هو كل عمل يؤدي إلى الشرك الأكبر ، مثل :

1- الحلف بغير الله

2- الصلاة لله عند القبر

3- الرياء ، وقد يكون شرك أكبراً

4- تعليق التماثيل . . . إلخ

2- من جعل بينه و بين الله وسائط يدعوهم و يسألهم الشفاعة و يتوكل عليهم كفر إجماعاً :

من يطلب من الشهيد الشفاعة فهو مبتدع ورأى الشيخ علي الخضير على أنه شرك أكبر

3- من لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم كفر اجماعا :

ومن نقل الاجماع على ذلك القاضي عياض في كتابه الشفا حيث قال : (من لم يكفر احدا من اليهود والنصارى وكل من فارق دين الاسلام او توقف في تكفيرهم او شك في كفرهم فهو كافر بالاجماع) وينبغي ان نعلم ان الامه في هذا الزمان ابتليت بمذاهب وحركات طاغوتيه يتعين على كل مسلم عرفها ان يكفرها ويكفر بها كالعلمانية و الديمقراطية و الشيوعية و الرأسمالية و البعثية و القومية و هيئة الامم المتحدة وكذلك الجامعة العربية والبرلمانات وغيرها والضابط في ذلك (كل تجمع أو حركة لا تكون مرجعها الكتاب والسنة ولا يكون المصدر الوحيد للتشريع فيها هو الكتاب والسنة فهي طاغوتيه).

وهذه المذاهب واضحه معلومة بالضرورة أنها تصادم الشرع ولا تحتكم إليه جملة فمن استحسناها أو ناصرها فقد كفر بالله العظيم

اما المنتسبون إليها فهؤلاء في الحكم على من لم يكفرهم احد ثلاثة:

1- من لم يكفرهم فهو كافر: وهو الذي استفاض كفره وتبين له فتوقف فيه أو قال ما علي منهم أو شك فيهم كالكفار الأصليين أو طواغيت الرافضة أو زنادقة الصوفية أو بعض طغاة حكام العرب.

2- من لم يكفرهم فهو ضال : فهو الذي استفاض كفره ولم يتبين له فتوقف فيهم لشبهة أنه يقول لا اله الا الله ككثير من جماعة الاخوان المسلمين الذين لم ينقادوا للشرعية وردوا حكم الله الظاهر ويدخل في ذلك من توقف في عوام من دعا القبور لانهم يقولون لا اله الا الله أو انهم لم تقم عليهم الحجة فلا بد من ازالة الشبهة عنه ؛ لكن إن ناصروهم أو ايدهم في كفرياتهم فهو مثلهم.

3- من لم يكفرهم فلا تثريب عليه: وهذا الواقع في مسائل اختلف فيها العلماء اختلافا معتبرا كتكفير تارك الصلاة أو كثير من اهل البدع كالأشاعرة والمعتزلة والجبرية والخوارج وغيرهم.

4- من يعتقد أن هناك هدي أكمل من هدي محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو حكم غيره أحسن من حكمه كالذي يفضل حكم الطواغيت علي حكمه.

5- من يبغض شيئا مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ولو عمل به كفر.

6- من استهزأ بشئ من دين الرسول صلى الله عليه وسلم أو ثوابه أو عقابه كفر.

مسألة: متى يكون الاستهزاء ناقضا؟ فيه تفصيل.

القسم الأول: فإن استهزأ وسخر يقصد الطاعة والدين وهو الذي ترد عليه الأدلة لأنه قصد السخرية بالدين والطاعة فهذا يكفر.

القسم الثاني: أن يقصد السخرية بمن قال -يقصد الشخص- كما لو سخر بشخص متدين فسخر بلحيته أو سخر بثوبه وهو يقصد ذات الشخص لأن بينهما عداوة ونحو ذلك فهذا لا يعتبر ناقضا لكنه محرم وغيبية ومن كبائر الذنوب.

"مسألة": حكم السخرية بالعلماء وطلبة العلم وهل هو ناقض؟ فيه تفصيل:

1- إن سخر بهم لدينهم فهذا ناقض لأنه قصد الدين.

2- إن سخر لعداوة معهم مثل من يسخر برجال الهيئات فهذا كفر دون كفر.

"مسألة": يأتي على السنة بعض الشباب "أنت متطرف وأصولي وإذا قال شيئا قال "أنت رجعي" فهل هذا من السخرية؟

الذي يظهر لي أنه ليس من باب السخرية بالدين إنما هو من باب السخرية بمن قال ذلك أي أنه يسخر بالعلمانيين الذين يقولون بهذا القول.

"مسألة": ما حكم قول الأب لو دعي ابنه إلى الله؟ قال لا أريد منه أن يعتقد أو أخشى على ابني من التعقيد فهل هو من السخرية بالدين؟ فيه تفصيل.

إن كان يجب الطاعات والدين وقال هذا القول فإن حكمه حكم من أبغض المتدينين لعداوة فيكون من كبائر الذنوب وكفر دون كفر أما إن قال مبغضا للدين فهذا يعتبر ناقضا.

"مسألة": فيمن قال لبعض شعائر الدين إن هذه قشور فهل هذا من الاستهزاء بالدين؟ فيه تفصيل إن كان يقصد إن في الإسلام أصولاً وفروعاً وإن هناك أشياء أساسية وأخرى ليست كذلك فإن هذا لا يعتبر من الاستهزاء بالدين إلا أنه أخطأ باستخدام هذه العبارة لأنها من الألفاظ الموهمة التي فيها حق وباطل وقد قال تعالى "يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرونا واسمعوا" فاستخدامه لهذا اللفظ الموهم لا يجوز وإن كان المقصد من كلامه إن بعض أجزاء الدين وأحكامه تافهة لا قيمة لها فهذا من الاستهزاء بالدين ويعتبر ناقضاً. (هذه المسائل ذكرها الشيخ علي الخضير في كتابه مذكرة في نواقض الإسلام)

7- السحر ومنه الصرف والعطف فمن فعله أو رضي به كفر: و من صدّق الساحر كفر قال تعالى: وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ^ط (البقرة: ١٠٢) ومن مذهب أهل السنة والجماعة على أن السحر له حقيقة. وقد سحر النبي صلى الله عليه وسلم

8- مظاهرة المشركين ، و معاونتهم على المسلمين.

9- من اعتقد أن بعض الناس يسعه الخروج على شريعة محمد صلى الله عليه وسلم كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى عليه السلام.

10- الإعراض عن دين الله ، لا يتعلمه و لا يعمل به.

ختم الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، بقوله ولا فرق في جميع هذه النواقض بين الهازل والجاد والخائف إلا المكروه.

قوله "إلا المكروه" استثنى المصنف شخصاً واحداً وهو المكروه بشرط أن يكون الإكراه ملجئاً كأن يقتل إذا لم يفعل الناقض أو يؤخذ من ماله ما لا يحتمله أو يضره .

أما دليل الإكراه فقوله تعالى: (إلا من أكره وقلبه مطمئن.....)

بقي شخص لم يذكره المصنف وهو الجاهل ، فنقول إما جهل الإعراض وجهل التفريط فناقض ، وإما جهل عدم بلوغ الحجة ، وهم أشخاص معدودون كحديثي العهد ومن عاش في بلد أو نشأ في بلاد كفر أو كان مجنوناً ونحو ذلك وشخص آخر وهو المتأول فيه تفصيل إن كان تأويله في الأمور المجمع عليها المعلومة من الدين بالضرورة فلا يقبل تأويله في هذه الأمور كما لو ذبح لغير الله متأولاً فإنه ناقض.

أما لو تأول في الأمور المختلف فيها كمسألة من لم يكفر المشركين فلم يكفر طائفة قام بها الشرك متأولا فإنه لا يكفر كما لو تأول عدم كفر عوام الرافضة فإنه يعذر بتأويله ولا يعتبر ناقضا. (مذكرة في شرح نواقض الاسلام). للشيخ علي الخضير

مِرْمَاتُ السَّائِلِ لِلْمُوحِدِ وَالْمُقَاتِلِ

الباب الثالث : الإيمان :

الأصل الأول؛ الإيمان إعتقاد بالجنان وقول باللسان وعمل بالجوارح:

قال تعالى: {وحبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم} وقال تعالى: {وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة}

قال شيخ الإسلام: (ومن أصول أهل السنة والجماعة؛ أن الدين والإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح)

وقال ابن القيم: (وها هنا أصل آخر؛ وهو أن حقيقة الإيمان مركبة من قول وعمل، والقول قسمان: قول القلب، وهو الاعتقاد، وقول اللسان: وهو التكلم بكلمة الإسلام، والعمل قسمان: عمل القلب، وهو نيته وإخلاصه وعمل الجوارح، فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء، فإن تصديق القلب شرط في اعتقادها وكونها نافعة، وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصدق؛ فهذا موضع المعركة بين المرجئة وأهل السنة.

الأصل الثاني؛ ولما كان الإيمان أصلاً له شعب متعددة: "وكل شعبة منها تسمى إيماناً، فالصلاة من الإيمان، وكذلك الزكاة والحج والصيام، والأعمال الباطنة كالحياء والتوكل والخشية من الله والإنابة إليه، حتى تنتهي هذه الشعب إلى إمطة الأذى عن الطريق فإنه شعبة من شعب الإيمان.

وهذه الشعب؛ منها ما يزول الإيمان بزوالها، كشعبة الشهادة، ومنها ما لا يزول بزوالها، كترك إمطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتاً عظيماً، منها ما يلحق بشعبة الشهادة ويكون إليها أقرب، ومنها ما يلحق بشعبة إمطة الأذى ويكون إليها أقرب. كذلك الكفر ذو أصل وشعب، فكما أن شعب الإيمان إيمان، فشعب الكفر كفر، والحياء شعبة من الإيمان، وقلة الحياء شعبة من شعب الكفر، والصدق شعبة من شعب الإيمان، والكذب شعبة من شعب الكفر، والصلاة والزكاة والحج والصيام من شعب الإيمان، وتركها من شعب الكفر، والحكم بما أنزل الله من شعب الإيمان، والحكم بغير

ما أنزل الله من شعب الكفر، والمعاصي كلها من شعب الكفر، كما ان الطاعات كلها من شعب الإيمان.

الأصل في ذلك؛ حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الإيمان بضع وسبعون - أو بضع وستون - شعبة، فأفضلها؛ قول لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان)¹⁰.

الأصل الثالث؛ أنه "قد يجتمع في الإنسان إيمان ونفاق، وبعض شعب الإيمان وشعبة من شعب الكفر"¹¹

قال ابن القيم: (وهنا أصل آخر، وهو أن الرجل قد يجتمع فيه كفر وإيمان، وشرك وتوحيد، وتقوى وفجور، ونفاق وإيمان، هذا من أعظم أصول أهل السنة، وخالفهم فيه غيرهم من أهل البدع، كالخوارج والمعتزلة والقدرية، ومسألة خروج أهل الكبائر من النار وتخليدهم فيها؛ مبنية على هذا الأصل، وقد دل عليه القرآن والسنة والفقرة وإجماع الصحابة)¹².

والأصل في ذلك ما رواه الشيخان عن المعمر، قال: لقيت أبا ذر بالريذة - وعليه حلة وعلى غلامه حلة - فسألته عن ذلك، فقال: إني ساببت رجلاً فغيرته بأمره، فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم: (يا أبا ذر أعيرته بأمره؟! إنك امرؤ فيك جاهلية، إخوانكم خولكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم)¹³..

الأصل الرابع؛ الإيمان يزيد وينقص والناس يتفاضلون فيه:

قال تعالى: {إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً} . عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أكمل المؤمنين إيماناً؛ أحسنهم خلقاً)¹⁴.

¹⁰متفق عليه، صحيح البخاري: ج1/ص12، صحيح مسلم: ج1/ص63.

¹¹الإيمان الأوسط لابن تيمية: ص62.

¹²الصلاة وحكم تاركها: ج1/ص78.

¹³صحيح البخاري: ج1/ص20، صحيح مسلم: ج3/ص1282.

¹⁴رواه أبو داود: 439/12، والترمذي: 325/4، وقال: (حسن صحيح)، وصححه الوادعي، الجامع: 237/1.

قال يعقوب بن سفيان: (الإيمان عند أهل السنة؛ الإخلاص لله تعالى بالقلوب والألسنة والجوارح، وهو قول وعمل، يزيد وينقص، على ذلك وجدنا كل من أدركنا من عصرنا بمكة والمدينة والشام والبصرة والكوفة)¹⁵.

الأصل الخامس؛ "مرتكب الكبيرة مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يُعطى إسم الإيمان المطلق - أي الإيمان الكامل - ولا يُسلب مطلق الإسم - أي أصل الإيمان -"

والأصل فيه ما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبه يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن)¹⁶.

قال أبو عبيد: (والذي عندنا في هذا الباب كله - أي صيغ الوعيد - أن المعاصي والذنوب لا تزيل إيماناً ولا توجب كفرًا، ولكنها إنما تنفي من الإيمان حقيقته وإخلاصه)¹⁷.

الأصل السادس؛ مرتكب الكبيرة إن مات من غير توبة، فهو في مشيئة الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له، ولا يخلد في النار:

قال تعالى: {إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء} وعن يزيد بن صهيب الفقير، قال: كنا عند جابر فذكر الخوارج، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن ناساً من أمتي يعذبون بذنوبهم، فيكونون في النار ما شاء الله أن يكونوا، ثم يعيرهم أهل الشرك فيقولون لهم؛ ما نرى ما كنتم تخالفونا فيه من تصديقكم وإيمانكم نفعلكم! لما يريد الله أن يري أهل الشرك من الحسرة، فما يبقى موحد إلا أخرجه الله، ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية: {ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين}

¹⁵الالكافي 1035/3

¹⁶صحيح البخاري: ج2/ص875، صحيح مسلم: ج1/ص76

¹⁷الإيمان: ص38

الأصل السابع؛ الإستثناء في الإيمان يقع على وجهين:

الأول: أن يراد به أصل الإيمان، فالواجب الجزم به، ولا يجوز الإستثناء فيه لما يتضمنه الإستثناء من تردد، إلا أن يكون من باب التبرك بذكر المشيئة فلا حرج فيه

قال الأوزاعي: (من قال: أنا مؤمن فحسن، ومن قال: أنا مؤمن إن شاء الله فحسن، لقول الله جل وعلا: {لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين} وقد علم أنهم داخلون)¹⁸.

الثاني: أن يراد به كمال الإيمان، فالإستثناء فيه واجب، تجنباً لتزكية النفس، ولأن المؤمن لا يعلم إن كان عمله مقبولاً عند الله أم لا، ولا يجزم بإستكمال أعمال الإيمان، قال تعالى: {فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن أتقى}

وقال رجل لعقمة: أمؤمن أنت؟ فقال: (أرجو إن شاء الله)¹⁹.

وقال يحيى بن سعيد: (ما أدركت أحداً من أصحابنا إلا على الإستثناء)²⁰.

الأصل الثامن؛ الإيمان له طعم وحلاوة وحقيقة وآيات: عن العباس بن عبد المطلب أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (ذاق طعم الإيمان من رضى بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولا)²¹.

الأصل التاسع؛ التلازم بين الظاهر والباطن: عن النعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (الحلال بين والحرام بين، وبينهما مشبهات، لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات كراع يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعها، الا وإن لكل ملك حمى، ألا إن حمى الله في أرضه محارمه، الا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، الا وهي القلب)²².

¹⁸الإيمان لأبي عبيد: ص 27.

¹⁹الإيمان لأبي عبيد: ص 21.

²⁰اللا لكائي: 1053/3.

²¹صحيح مسلم: ج 1/ص 62.

²²صحيح البخاري: ج 1/ص 28، صحيح مسلم: ج 3/ص 1219.

تنبيهات لا بد منها

1- يكاد يكون مذهب الخوارج القديم انقرض في هذه الازمنة ، لكن ظهرت اصول عند جماعات الغلو والتنطع تحاكي ما ترتب عن معتقد الخوارج من بدع . فمن أصول جماعات الغلو و التنطع المعاصرة :

- يرون أن الاصل في الناس الكفر.
 - أن من لم يدخل تحت طاعة أميرهم كفر.
 - يرون الكفر بالمظنة (الظن).
 - الجراءة على الفتوى و التكفير.
 - كثرة تناقضهم وسرعة تقلبهم.
 - قابليتهم السريعة للتشردم والانبطار والافتراق إلى طوائف وفرق متعددة لأتفه الأسباب ، وأي خلاف فرعي يمكن أن يبرأ بسببه بعضهم من بعض ويكفر بعضهم بعضاً²³.
- 2- الإشكالية في المرجئة المعاصرين، انهم يعرفون الايمان تعريفاً صحيحاً ، لكنهم عند تنزيل ذلك على الواقع ومن الناحية العملية خصوصاً مع نواقض الايمان، يظهر لك أن ركن العمل الذي أثبتوه في تعريف الايمان، مهمل عندهم بل يكاد يكون ساقطاً وملغياً عندهم ! ويقولون أن الإيمان يزيد وينقص ولكن ليس فيها شيء ناقض لأصل الإيمان إلا اذا ارتبط معه جحود او استحلال (كما ذكر ذلك ابو محمد المقدسي فك الله اسره)²⁴

فائدة: قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى: (إن دين الله وسط بين الغالي فيه والجاني عنه، والله تعالى ما أمر عباده بأمر إلا اعترض الشيطان فيه بأمرين لا يبالي بأيهما ظفر، إما إفراط فيه، وإما تفريط فيه، وإذا كان الإسلام الذي هو دين الله لا يقبل من أحد سواه؛ قد اعترض الشيطان كثيراً ممن ينتسب إليه، حتى أخرجه عن كثير من شرائعه، بل أخرج طوائف من أعبد هذه الأمة وأورعها عنه، حتى مرقوا منه كما يمرق السهم من الرمية) (236/3).

²³الرساله الثلاثينيه ص 552

²⁴تبصير العقلاء بلبسالات أهل التجهم والارجاء ص 20

وسطية أهل السنة و الجماعة في مسائل الدين كما ذكرها ابن تيمية في الواسطية

أهل السنة والجماعة وسط في باب صفات الله سبحانه وتعالى بين أهل التعطيل الجهمية و أهل التمثيل المشبهة وهم وسط في باب أفعال الله تعالى بين القدرية والجبورية وفي باب وعيد الله بين المرجئة و الوعيدية من القدرية وفي باب الايمان والدين بين الحرورية والمعتزلة وبين المرجئة والجهمية و في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الروافض والخوارج

النفاق: و ينقسم إلى قسمين :

النفاق الاكبر أو النفاق الاعتقادي:

- أ- أن يبغض النبي صلى الله عليه وسلم .
- ب- أن يبغض بعض ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم .
- ت- أن يكذب النبي صلى الله عليه وسلم .
- ث- أن يكذب بعض ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم .
- ج- المسرة بإنخفاض دين النبي صلى الله عليه وسلم .
- ح- الفرح بانتصار الكافرين .

النفاق الاصغر:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم: "آية المنافق ثلاث ، إذا حدث كذب و إذا وعد أخلف و إذا أؤتمن خان" متفق عليه

بعض صفات المنافقين :

- 1- الطمع الشهواني
- 2- انعدام حسن الظن بالله
- 3- التستر ببعض الاعمال المشروعة لإضرار المسلمين
- 4- السفه
- 5- السخرية من أعمال المؤمنين

الباب الرابع : الولاء و البراء:

يقول الشيخ علي الخضير -فك الله اسره- تولي الكفار كفر أكبر وليس فيه تفصيل وهو أربعة أنواع:

1- محبة الكفار لدينهم كمن يحب الديمقراطيين من أجل الديمقراطية ويجب البرلمانيين المشرعين ويجب الحدائين والقوميين ونحوهم من أجل توجهاتهم وعقائدهم فهذا كافر كفر تولي قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم) فإن من معاني ولي أي: المحب قاله ابن الأثير في النهاية (228/5).

2- تولي نصره وإعانة فكل من أعان الكفار على المسلمين فهو كافر مرتد كالذي يعين النصارى أو اليهود اليوم على المسلمين قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء، بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم) ومن أراد الإطالة فليرجع إلى كتاب الشيخ ناصر الفهد المسمى بالتبيان في كفر من أعان الأمريكان فإنه من أحسن ما كُتب في هذا الباب ولا يهولنك أمر أهل الإرجاء.

3- تولي تحالف فكل من تحالف مع الكفار (ضد المسلمين) وعقد معهم حلفاً لمناصرتهم ولو لم تقع نصرته فعلاً لكنه وعد بها وبالدعم وتعاهد وتحالف معهم على ذلك قال تعالى (ألم تر إلى الذين نافقوا يقولون لإخوانهم الذين كفروا من أهل الكتاب لئن أخرجتم منكم ولا نطيع فيكم أحدا أبدا وإن قوتلتهم لننصرنكم) وهذا حلف كان بين المنافقين وبعض يهود المدينة، قال القاسم بن سلام في الغريب (142/3): إنه يقال للحليف ولي وقاله ابن الأثير في النهاية (228/5)، ومثله عقد التحالفات لمحاربة الجهاد والمجاهدين وهو ما يسمونه زورا ((الإرهاب)).

4- تولي موافقة كمن جعل الديمقراطية في الحكم مثل الكفار وبرلمانات مثلهم ومجالس تشريعية أو لجان وهيئات (تشريعية) مثل صنيع الكفار فهذا تولاهم وهذا قد بينه أئمة الدعوة النجدية أحسن بيان بل ألف فيه الكتب فيمن وافق المشركين والكفار على كفرهم وشركهم فقد ألف سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب كتاب الدلائل المسمى (حكم موالاة أهل الإشراك) وألف حمد بن عتيق كتاب (النجاة والفكاك من موالاة المرتدين وأهل الإشراك) وكل هذه الأنواع الأربعة يكفر بمجرد فعلها دون النظر إلى الاعتقاد وليس كما يقول أهل الإرجاء.

أما الموالاة فهي قسمان:

1- قسم يسمى التولي وهو الأقسام التي ذكرنا قبل هذا وأحيانا تسمى الموالاة الكبرى أو العظمى أو العامة أو المطلقة وهذه كلمات مترادفة للتولي.

2- موالاة صغرى أو مقيدة وهي كل ما فيه إعزاز للكفار من إكرامهم أو تقديمهم في المجالس أو اتخاذهم عمالا ونحو ذلك فهذا معصية ومن كبائر الذنوب قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة) فسمى إلقاء المودة موالاة ولم يكفرهم بها بل ناداهم باسم الإيمان، وهذه الآية فسرهما عمر فيمن اتخذ كاتباً نصرانياً لما أنكر على أبي موسى الأشعري، ومن أراد بسط هذه المسألة فليراجع كتاب (أوثق عرى الإيمان) لسليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في مجموعة التوحيد ورسالة (الموالاة) لعبد اللطيف بن عبد الرحمن في رسائله في مجموع الرسائل والمسائل.

فائده: التقية الجائزة هي جائزة للمسلم إن خاف الكافرين

(لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتِلُوا) وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ) و يجوز الحذر من الكفار بإخفاء العداوة لهم حال الخوف منهم ، بشرط أن لا يعاونه على كفرهم أو يتولاهم أو يرتكب شيئاً من المكفرات .

الاستعانة بالكفار :

• الاستعانة بالكافر تجوز بشروط:

1. عند الضرورة، وعند غياب من يسد هذه الضرورة من المسلمين.

2. ألا يُستعان به على باطل.

3. ألا تكون الاستعانة في قتال.

4. أن يكون الكافر المستعان به هو الضعيف والمسلم هو القوي.²⁵

الباب الخامس : الحكم و التشريع

- من اعتقد أن حكم غير الله أفضل أو مثل حكم الله أو أنه يجوز الحكم بغير ما أنزل الله ، كفر.
- من شرّع دستورا يخالف شرع الله ولو في بندا وحدا وهو يعلم كفر.
- من التزم و حكم بهذا الدستور كفر و صار طاغوتا.
- من تحاكم إليه مختارا و هو يعرف أنه دستور كفري ، كفر.
- كل من انتخب حزبا علمانيا مجاهرا بالكفر كفر.

كيف نوحده الله في الحكم؟:

نوحده الله في الحكم بـ:

- 1- ان نؤمن بأن الامر والحكم كله لله وانه ليس لاحد من الخلق ان يحكم من عند نفسه دون الرجوع لحكم الله قال تعالى :
(إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ آمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)
2- أن نحتكم إلى الله وحده في أمورنا كلها ولا نحتكم لغيره في صغير ولا كبير قال تعالى :
(أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا)
3- أن نرجع فيما شجر بيننا من نزاع وخلاف لحكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ونرضى بحكمه ونسلم له قال تعالى
(فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا سِرْجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) .

الديمقراطية :

تعريفها : الديمقراطية هي حكم الشعب للشعب فهي تقوم على أساس سيادة الشعب والسيادة هي تلك السلطة العليا المطلقة التي تملك حق التشريع فهي نظام من أنظمة الحكم تكون فيه سلطة إصدار القوانين والتشريعات من حق الشعب أو الأمة أو جمهور الناس.

وتحكيم شرع الله عن طريق الديمقراطية لا يكون إلا بعد عرض شرع الله على الإستفتاء ووضعه في ميزان الإنتخاب بينه وبين الشرائع الجاهلية وهذا كفر سواء قبل الشعب أم لم يقبل فمجرد الإستفتاء على الشرع كفر لا يقبله مسلم يعرف ماذا يعني كونه عبدا لله ويدرك حقيقة الديمقراطية.

الدستور

هو القانون الأساسي والحاكم في الدولة وهو مجموعة القواعد والأحكام التي تحكم شكل الدولة ونظام الحكم فيها وسلطاتها (التشريعية و التنفيذية والقضائية) وكذلك بيان حقوق المواطنين وواجباتهم تجاه الدولة وسلطاتها العامة.

والذين يضعون الدستور مجموعه من المشرعين يزعمون ان الشعب انتخبهم لهذه الوظيفة وهؤلاء المشرعون غير ملزمين بالرجوع إلى مصدر معين في وضع الدستور بل لهم السلطة المطلقة في ذلك ويتم اعتماده بعد عرضه على الإستفتاء فاذا فاز بحكم الأغلبية صار المرجعية الوحيدة الحاكمة على ما سواها وأصبح هو الشرع الحاكم والمقدس في البلاد ولا يجوز لاي تشريع اخر ان يخالفه وكل ما خالفه فهو غير شرعي

وعادة ما ينص الدستور على مثل هذه المبادئ الأساسية فيه:

- 1- السيادة للشعب وهو مصدر السلطات و هو الحكم الأوحد في التنزع
- 2- حرية الدين و الإعتقاد و التعبير عن الآراء
- 3- فصل الدين عن الدولة و عن السياسة و الحياة
- 4- الحرية الشخصية ما لم تعارض القانون الوضعي للبلد
- 5- حرية تشكيل الأحزاب التجمعات بغض النظر عن إعتقاداتها
- 6- إعتبار موقف الاكثرية و تبني ما يجمع عليه و لو كان باطلا
- 7- المساواة بين الناس بغض النظر عن إعتقاداتهم و إختلافاتهم

الفرق بين الشورى و الديمقراطية :26

الشورى	الديمقراطية
الحكم لله في الشورى	الحكم للشعب
الشورى في المسائل الاجتهادية	الديمقراطية في المسائل جميعها
الشورى محصورة في أهل الحل و العقد	جميع الاشخاص لهم حرية الكلام في أي مسألة أرادوها

حكم المشاركة في الانتخابات:

قال أبو محمد المقدسي - فك الله أسره- (ومن تأمل أحوال الناس اليوم.. وكيف تكالبوا على هذا الشرك البواح وحداناً وزرافات.. عرف سبب انتكاس الأمة وضياح أجمادها وتسلط أعدائها عليها.. فإن ذنب الشرك هو أعظم ذنب عصي الله به، كما في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل: (أي الذنب أعظم؟) فقال: (أن تجعل لله نداً وقد خلقك). ومنه يعلم الموحد فضل الله تعالى عليه أن هداه إلى التوحيد وأنعم عليه بأن أنقذه من الشرك والتنديد.

فحذار من التفريط في هذا التوحيد العظيم.. فإنه رأس المال، والتفريط به، هو الخسران المبين.. فليس العجب ممن هلك كيف هلك.. ولكن العجب ممن نجا كيف نجا!

وليبادر بعد ذلك بإنذار كل من يعرفهم وتحذيرهم من الشرك، لينقذهم من الخسران المبين الذي حاق بهم بمتابعتهم لهذه الحكومات على دينها الكفري، شعروا أو من حيث لا يشعرون.

لكن ينبغي التنبيه هنا إلى أننا مع ما تقدم من كلامنا في التحذير من الشرك العظيم الذي عم وطم.. وبيان كفر من تواطأ واصطلح مع هذه الحكومات عليه.. فإننا لا نكفر معدوم الإرادة (جاهل الحال) أو المكره على المشاركة في هذه الانتخابات إن وجد.

وكذلك لا نكفر من غرّر به، فشارك فيها ظناً منه أنها مجالس وظيفتها تقديم الخدمات للناس، كما هو في ظن كثير من العوام الذين يختارون أقاربهم أو معارفهم لأجل ذلك.

ونحن هنا لم نعذر بالجهل في باب الشرك الأكبر.. وإنما بالجهل بحقيقة هذا المجلس.. ومن ثم فهذه المسألة عندنا من باب (الخطأ) أو انتفاء القصد.. كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة 286]. قال الله تعالى كما في الحديث القدسي: (نعم) أو (قد فعلت). والصورة أن العامي أو الجاهل إن علم حقيقة هذه المجالس على ما تقدم وأنها مجالس تشريعية، وتواطأ مع أهلها على دينها الكفري فأقرهم على أن لهم الحق في التشريع المطلق، أو اختارهم كمشرعين وفقاً لنصوص الدستور، فهو مشرك عندنا، وإن لم يعلم أن الطاعة في التشريع كفر، فنحن لا نعذره بالجهل في هذا الباب.. كما أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعذر المذكورين في آية التوبة، كما في حديث عدي لما خفي عليهم أن الطاعة في التشريع عبادة.. لكن كثيراً من العامة، سواء أكانوا شيوخاً أم عجائز أم غيرهم، لا يعرفون حقيقة هذه المجالس التشريعية الكفرية.. ولا يختارون أو يشاركون في الانتخاب فيها على سبيل اختيار الأرباب المشرعين.. وإنما يفعلون ذلك على سبيل اختيار من ينوب عنهم في حل مشاكلهم وخدمتهم أو خدمة مناطقهم.

هذا هو قصد ومراد كثير منهم، وهكذا يتصورون اللعبة ويمارسونها.. فمن كان عنده أصل التوحيد منهم وكان كافراً بالطاغوت وشرعه.. وشارك في الانتخاب على هذا الظن والقصد، قلنا: أن ظاهر عمله الكفر، لأننا لا نعرف ما يقصد إلا أن يصرح، كما أن من قال: (اللهم أنت عدي وأنا ربك) ظاهر قوله عندنا الكفر.. مادامنا لا نعرف أنه مخطئ لا يقصد ذلك.. ونقول: بأنهم قد ارتكبوا عملاً من الأعمال المكفرة بمشاركتهم في الظاهر باللعبة الديمقراطية التي تجعل الحاكمة للجماهير لا لله.. ولكن لأن أحوال الناس فيها الالتباس المذكور.. فنحن لا نبادر إلى تنزيل الكفر على أعيان هؤلاء العوام، حتى نعلم أن الواحد منهم قصد اختيار المشرعين وأنه يعلم حقيقة ما يختاره.. وإلا لم يكفر حتى يبين له حقيقة هذه المجالس التشريعية، فإن أصر بعد ذلك لم نتخرج من الحكم على عينه بالكفر..

بخلاف من قصد إناطة السلطة التشريعية بنفسه أو غيره.. وتعتمد ذلك وسعى إليه سعيًا.. فإنه يكفر فوراً لأنه عامد إلى عمل الكفر، قاصد إلى اختياره غير مخطئ.. وانتفاء القصد، قد ينطبق أيضاً على كثير من الجهال والعوام الذين يغرر بهم بعض النواب المشرعين الملتحين! حين يلبسون الحق بالباطل، فينادون بتحكيم شرع الله، وأن هذه غايتهم من دخول البرلمان.. ويكتبون في إعلاناتهم الانتخابية عبارات تلبسية، وشعارات براقعة خداعة.. (كالإسلام هو الحل) ونحوها، مما يغترون به العوام..

فمن أتى به من كبار السن أو العوام وغرر به وأوهم أو أفهم أن اختيار أو انتخاب هؤلاء الملتحين سيحكم شرع الله وهو لا يعرف حقيقة عملهم التشريعي الكفري.. ولا حقيقة البرلمان وأنه مجلس للتشريع.. ولم يحضر للمشاركة على أساس أن الحكم والتشريع للشعب كما قد نص الدستور وإنما صور له الأمر، على أنه اختيار لمن سيحكم بالإسلام على ما يرتضيه الله.. فهؤلاء جهال ضلال قد أوقعوا أو وقعوا في عمل كفري.. ولكن لا نبادر إلى تكفير أعيانهم حتى نعرفهم بحقيقة هذه المجالس التشريعية، وحقيقة الوظيفة التي يمارسها نوابهم، وحقيقة اللعبة التي قد سيقوا إليها.. فإن عرفوها وأصروا على المشاركة في هذا الدين الكفري، والتواطؤ عليه، واختيار المشرعين، لم نتخرج من تكفيرهم.

فلا بد من معرفة هذا التفصيل وأن العذر الذي نعذر به هنا أو المانع الذي يمنع من تنزيل الكفر على الأعيان إنما هو انتفاء القصد.. بأن يريد المرء أو يقصد أمراً مباحاً، أو حتى محرماً، فيقع بكفر أو شرك دون أن يقصده أو يريده أو يختاره.. فهو (الخطأ) الذي مبعثه الجهل بحقيقة هذه المجالس، فهذا هو المانع عندنا، لا الجهل بأن الطاعة في التشريع كفر وشرك أكبر، مع القصد إلى اختيار المشرع أو طاعته في التشريع أو إناطة التشريع به.. فقد تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعذر في هذا الباب.

وكذلك يجب التنبيه إلى أن طاعة المشرعين إنما تكون كفراً، ولو في مسألة واحدة.. إن كانت تلك الطاعة في التشريع والكفر.. وأما من أطاع هؤلاء المشرعين في مباح أو معصية.. فإنه لا يكفر.

وبيان ذلك، فيما إن أمره المشرع أو النائب أو الحاكم أو الطاغوت بشرب الخمر مثلاً أو بأكل الميتة أو الربا أو اقتراف الزنا، فإن كان مكرهاً على شيء من ذلك فلا حرج عليه بالاتفاق، لكن إن لم يكن مكرهاً، بل فعل شيئاً من ذلك خوفاً أو مدهانة فهو آثم عاص.. لكن إن سن الحاكم أو المشرع أو نحوه تشريعاً أو قانوناً يُبيح فيه بيع الخمر أو شربها أو أكل الميتة أو الربا.. أو قال في تشريعه إن الميتة كالزكاة أو ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] فالمتابعة والطاعة والتواطؤ على مثل هذا، قد حكم الله تعالى فيها بقوله: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: 121].

وعلى كل حال فالمشرع أو الطاغوت، لا يلزم أحداً بشرب الخمر أو أكل الربا.. ففعل ذلك عنده حرية شخصية!! وإن كان يحرس مصانع الخمور وصروح الربا ويرخص لها ويشرع لعملها ولصنعها وبيعها، فإن أهم ما يهمه ويريده من الناس؛ أن يحترموا تشريعه وقانونه ودستوره، وأن يقرؤا له ولشركائه بحق التشريع، وأن ينيطوا السلطة التشريعية بهم.. وكفى بذلك كفراً وشركاً مبيناً. ومما تقدم تعرف أيضاً خطأ من يبادر بتكفير من يستعين بشفاعات هؤلاء النواب أو غيرهم من المشرعين أو الطواغيت أو أعوانهم، أو يلجأ إلى وساطاتهم في أمور الدنيا كإطلاق أسير أو فكك عانٍ أو دفع مظلمة أو التوصل إلى حق، فنحن وإن كنا نكره اللجوء إلى هؤلاء المشركين.. ونحب وندعوا دوماً إلى قطع العلائق معهم، وإظهار البراءة الكاملة منهم ومن مناصبهم الكفرية والتشريعية، وإبداء بغضهم ومباينتهم، وننهي عن الاستعانة بهم إلا لضرورة، فالضرورات تبيح المحظورات، إلا إننا لا نكفر من استعان بهم أو لجأ إليهم في شيء من أمور الدنيا.. دون أن يُقرهم على باطلهم أو يُنيبهم و يتواطأ معهم على شركهم، أو يقع في شيء من كفرهم.

الباب السادس : أصل الدين وقاعدة العذر بالجهل

أصل الدين وقاعدته أمران :

1- عبادة الله وحده.

2- اجتناب الشرك الأكبر.

فمن أحلّ بشئ من هذا ، انتقض أصل الدين عنده ، و لا يُعذر بالجهل أو تلبيس أو تأويل²⁷.

المسائل الظاهرة :

1- هي المسائل المعلومة من الدين بالضرورة ، يعلمها العالم و العامي أنها من دين الله

2- المسائل الإجماعية، الدليل فيها محكم لا تدخل عليها الشبه. ويندرج تحت هذه المسائل الشرائع الظاهرة المتواترة كالولاء والبراء والصلوات الخمس والزكاة والصيام والحج وتحريم الفواحش كالخمر والزنا والربا وغيرها كذلك ما أشتهر واستفاض علمه من فروع المسائل كحكم الاكل في الصيام والكلام في الصلاة .

فمن استحل من ذلك شيئاً أو استهزأ بها أو جحدها أو تركها جملة ارتد عن دين الله وصار كافراً مرتداً مخلداً في النار إن مات علي ذلك ويستثنى من ذلك حديث عهد بإسلام أو من نشأ ببياديه بعيداً ؛ وانظروا لدقة أهل العلم هنا لم يقولوا الجاهل مع ان حديث عهد بإسلام أو من نشأ ببياديه يستلزم الجهل لكن لأنهم يفرقون بين الجاهل المعرض أو المفرط فهذا غير معذور وبين الجاهل الذي استفرغ الوسع في البحث عن الحق أو عدم عنده امكانية العلم فهذا يسمى مسلماً ويعامل معاملة المسلمين.²⁸

²⁷ للاستزادة راجع فتح العلي الحميد ص 134

²⁸ عارض الجهل ص 25

ضابط قيام الحجة في المسائل الظاهرة :

هو بلوغ الدليل من الكتاب والسنة (لمن يجيد اللغة العربية) قال الامام محمد بن عبد الوهاب كل من بلغه القرآن ودعوة الرسول صلي الله عليه وسلم فقد قامت عليه الحجة كما قال تعالى :
(لَا تُنذِرُكُمْ بِهِ، وَمَنْ بَلَغَ)

اذن حكمهم واضح بعد قيام الحجة هو الكفر لا ريب أما قبل قيام الحجة فالمشرك مشرك لا يقبر في مقابر المسلمين ولا يستغفر له ولا يرث ولا يورث وأما في الآخرة فجمهور أهل العلم أنه يمتحن يوم القيامة ؛أما من تلبس بناقض في غير أصل الدين فيبقى مسلماً وفي الآخرة تحت مشيئة الله ومآله الى الجنة.

المسائل الخفية :

- 1- مسائل غير معلومة من الدين بالضرورة لخفائها وعدم انتشارها بين العامة.
- 2- مسائل وقع فيها الخلاف بين أهل السنة والجماعة وغيرهم ، والجهل بها ناشئ عن شبه منسوبة للكتاب والسنة.
- 3- مسائل لا تدرك بمجرد النظر إلى الدليل بل لابد من إعمال العقل فيها .

ويندرج تحت هذه المسائل كثير من مسائل الأسماء والصفات التي وقع فيها نزاع بين أهل السنة وغيرهم من الفرق المخالفة كالاستواء والرؤية والكلام وكذلك مسائل الفروع غير المشتهرة عند العامة وليست من المعلوم من الدين بالضرورة ومثلوا فيها بتحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها وأن القاتل عمدا لا يرث وأن للجددة السدس وأمثال ذلك .

ضابط قيام الحجة في المسائل الخفية :

لابد أن تكون ممن يُحسن طرح المسألة ، و يُحسن دفع الاعتراض ورفع الإشكال إن وجد عن الدليل الصحيح²⁹

الباب السابع : التكفير

و هو إطلاق اسم الكفر على من يستحقه .

- الكفر نقيض الإيمان ، فكما أن الإيمان إعتقاد و قول و عمل ، فكذلك الكفر ، إعتقاد و قول و عمل.
- يجب على كل من إستبان له مكفر ، و ثبت له أن شخصاً ما وقع فيه ، و عرف الشروط و الموانع ، أن يتقرب إلى الله بتكفيره و البراءة منه.
- إعلم أن التسرع بالتكفير و تكفير المسلمين من كبائر الذنوب ، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : (من قال لأخيه يا كافر ، فقد باء به أحدهما) متفق عليه.
- من ثبت إسلامه بيقين ، لا يزول إلا بيقين.
- يجب علينا أن لا ننسى خطورة من يقع بناقض و يحاد الله و رسوله ، و نعامله كمسلم ، و لا نطلق عليه حكم الله الذي يستحقه.

شروط التكفير :

شروط في الفاعل :

- 1- أن يكون مكلفاً (أي بالغاً ، عاقلاً).
- 2- قاصداً للفعل لا للكفر.
- 3- مختاراً له غير مكره.

شروط في الفعل :

- 1- أن يكون ثبت بالنصوص الشرعية أن فعله كفر أكبر مخرج من الملة.
- 2- أن يكون الفعل أو القول ، صريح الدلالة على الكفر (كقول الرجل : أنا علماني أو يا سيدي فلان "للغائب" أغثني) (رمي المصحف متعمداً ، أو لبس الصليب المعروف)

موانع التكفير : و هي ما يُعرض للمكلف ، فيجعله غير مؤاخذ بأفعاله و أقواله شرعاً :

عوارض الاهلية :

- 1- مانع الجهل : بأن يكون حديث عهد بإسلام أو يقطن ببادية بعيدة ، في غير أصل الدين.

2- مانع الخطأ : ومن امثلته .

أ- شدة الخوف (كحديث الرجل الذي أوصى أولاده بحرقه لخوفه من حساب الله)

ب- شدة الفرح (كقصبة الرجل الذي قال : اللهم أنت عبدي و أنا ربك)³⁰

3- مانع التأويل : و هو التلبيس و الوقوع في الكفر بدون قصد ، وسببه القصور في فهم الادلة الشرعية ، و لا يكون عذرا حتى يكون تأويله سائغا ، و لا يكون التأويل في أصل الدين و المسائل الظاهرة .

4- الإكراه :

أ- الإكراه الملجئ : و هو المانع المعتبر ، و من امثلته أن تكون تحت سلطانه كالأسير

ب- الإكراه غير الملجئ : و هو مانع غير معتبر ، و امثلته أن تكون مهددا بالسجن و الضرب من غير قادر علي إنفاذ وعيده أويكون بمقدورك الهروب أو الإمتناع منه .

أعذار يتعذر بها المرتدون وليست من موانع التكفير :

1- الخوف الذي ليس بإكراه .

2- دعوى الإستضعاف .

3- اعتقاد الكافر أنه يحسن صنعاً بكفره ليس بمانع من التكفير .

4- التزام بعض شعائر الإسلام مع الكفر ، لا يمنع من التكفير .

5- التقليد وتضليل العلماء والأخبار والرهبان ليس بمانع من التكفير .

6- كون الكافر من المنتسبين إلى العلم لا يمنع من تكفيره .

7- كثرة المرتدين بسبب معين لا يمنع من إعماله في التكفير .

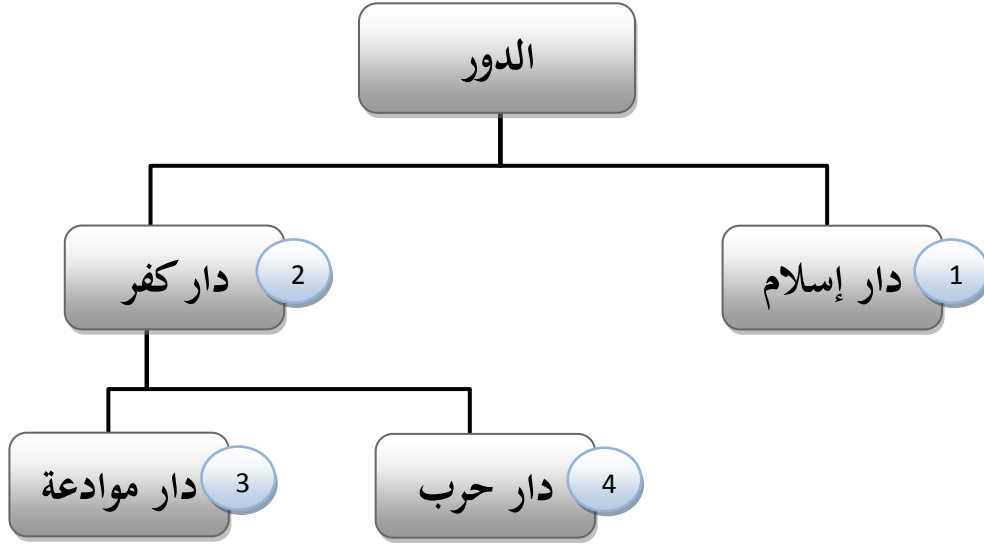
8- الهزل ليس بمانع من موانع التكفير .

9- عدم التمكن من ترتيب بعض آثار التكفير ليس بمانع من التكفير .

10- الإستحسان والإستصلاح (مصلحة الدعوة) لا تسوغ الوقوع في الكفر .

³⁰ الدرر السنية (1/ 246) "قال الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب: فهذا الرجل لما كان مؤمناً بالله في الجملة، وهو أن الله يثيب، ويعاقب بعد الموت، فهذا عمل صالح، فغفر الله بما معه من الإيمان بالله واليوم الآخر، وإنما أخطأ من شدة خوفه، وقد وقع الخطأ في الكثير من الخلق من هذه الأمة، واتفقوا على عدم تكفير من أخطأ"
الدرر السنية (1/ 246).

الباب الثامن : أحكام الديار :³¹

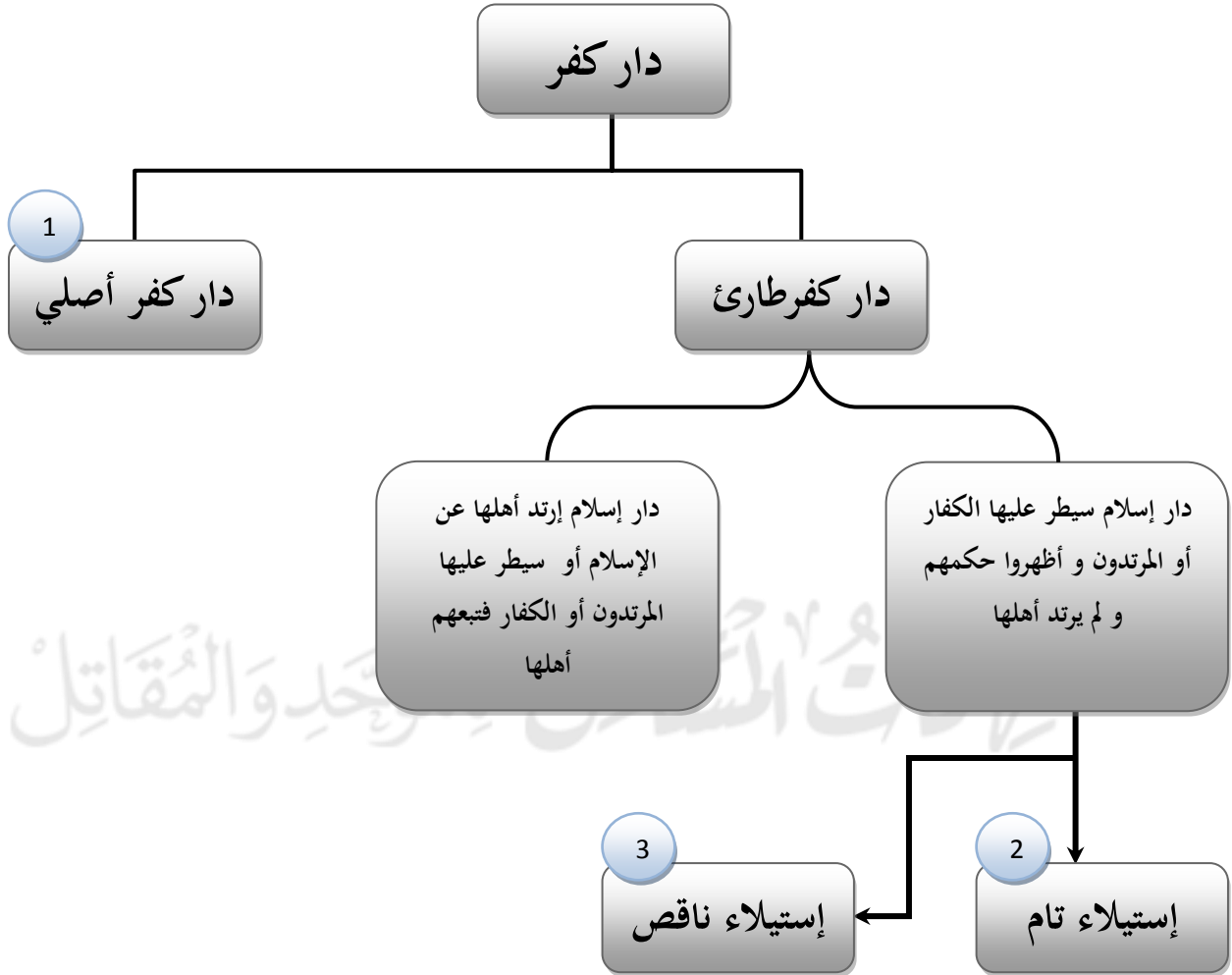


الأصل في علاقة دار الإسلام بدار الكفر
هي الحرب، أما السلم فلا يكون إلا بالإسلام أو
عقد صلح أو خدمة أو أمان !

- 1- " دار الإسلام " : هي كلُّ بلدٍ أو بقعةٍ تعلوها أحكامُ الإسلام والغلبةُ والقوةُ والكلمةُ فيها للمسلمين، وإن كان أكثر سكانها كفارا.
- 2- " دار الكفر " : هي كلُّ بلدٍ أو بقعةٍ تعلوها أحكامُ الكفر والغلبةُ والقوةُ والكلمةُ فيها للكافرين، وإن كان أكثر سكانها مسلمين.
- 3- " دار الموادة " : هي التي يكون بينها وبين المسلمين صلح أو هدنة.
- 4- " دار الحرب " : هي التي لا يكون بينها وبين المسلمين صلح أو هدنة.

³¹ هذا التقسيم وما بعده منقول من دروس في التوحيد والقتال لحارث النظاري

دار كفر باعتبار آخر:



1- " دار الكفر الأصلي " : هي الدار التي لم يدخلها الإسلام و الغلبة و القوة و الكلمة فيها للكافرين.

2- " استيلاء تام " : هي الدار التي استولى عليها الكفرة و أظهروا فيها حكمهم و لم يكن للمسلمين بها شوكة.

3- " استيلاء ناقص " : أحكام الإسلام هي الجارية ، لكن السيطرة للكفرة و السبب أحد أمرين : -

أ. إما أن يكون السبب لقوة المسلمين ، ولم يستطيع الكفار أن يفرضوا حكمهم ب . و إما أن يكون السبب إذن الكفار لهم بإقامة حكم الإسلام.

أحكام الديار (الهجرة و الجهاد و التحرز) :

التحرز (وتحاش قتل المسلمين)	الجهاد	الهجرة	
لا يلزم التحرز (لأن أهلها كفار)	فرض كفاية (جهاد طلب)	فرض عين (إن لم تستطع إظهار دينك بإظهار كفره بهم و تسفيهم)	دار كفر أصلي
لا يلزم التحرز (لأن أهلها إرتدوا عن دين الإسلام)	فرض عين (جهاد دفع)	فرض عين (إن لم تستطع إظهار دينك بإظهار العداوة و البغض الكفر بهم و تسفيهم)	دار كفر طارئ (النوع الأول)
تحرز (لأن معظم أهلها مسلمون)	فرض عين (جهاد دفع)	فرض عين (إن لم تستطع إظهار دينك بإظهار كفره بهم و تسفيهم)	دار كفر طارئ (النوع الثاني) إستيلاء تام
تحرز (لأن معظم أهلها مسلمون)	فرض عين (جهاد دفع)	محرمه اذا كان امر الله قائما بقوتهم*	دار كفر طارئ (النوع الثاني) إستيلاء ناقص

*قال الشيخ ابو محمد المقدسي : بل قد قرر العلماء وجوب اقامة المسلم في دار الكفر إذا أمكنه السعي في تحويلها إلى دار إسلام كما جاء في مغني المحتاج للشرييني (4/239)

(ولو قدر على الامتناع بدار حرب والإعتزال وجب عليه المقام بها لان موضعه دار اسلام ولو هاجر لصار دار حرب فيحرم ذلك) الرسالة الثلاثية ص 124

تنبيه (التحرز و تحاشي قتل المسلمين) :

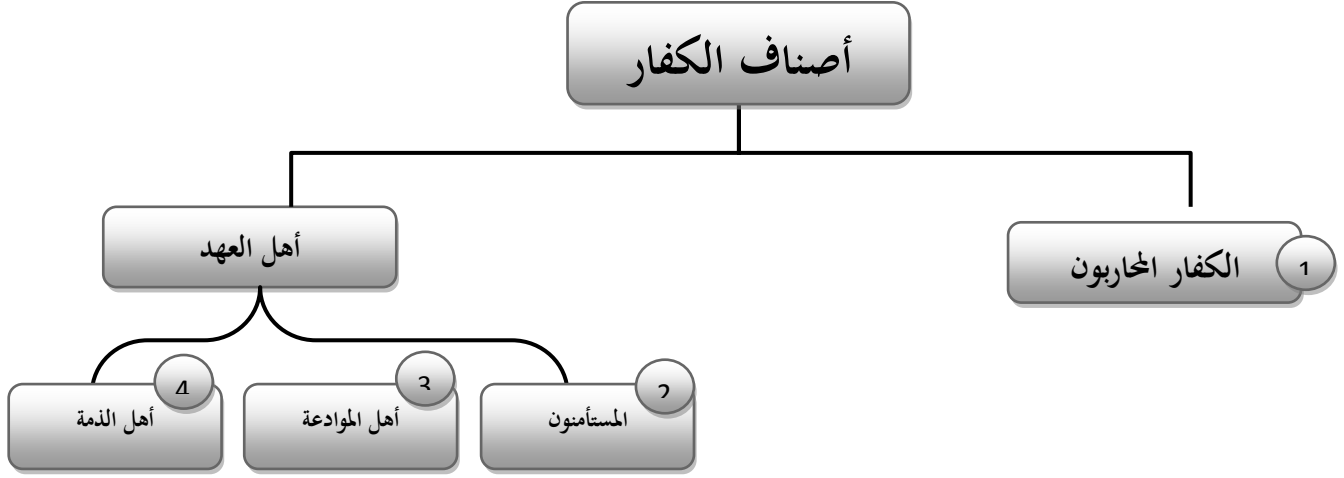
حيث أن الواقع الأليم طرح مسألة في غاية الدقة والصعوبة و الحساسية ، و هي أن قوات المحتلين الغزاة التي قد احتلت بلاد المسلمين ، تعددت أشكال تواجدهم العسكرية و الأمنية و المدنية المختلفة الصور بين الأهالي المسلمين و كذلك المرتدين و عسكرهم المخارين لأولياء الله.

و يعلم الجميع ، أن أصلح الأساليب و أكثرها تأثيراً على العدو ، ألا و هو أسلوب حرب العصابات و هو المتبع في أيامنا هذه من قبل المجاهدين . و كذلك أيضاً استخدام المتفجرات و العمليات الاستشهادية، و عليه فلا بد أن نلفت النظر إلى عدّة نقاط : -

1. لا نقول بوقف قتالهم إذا اختلطوا بالمسلمين كلياً ، لأنه يؤدي إلى تمكين الكفار في بلاد المسلمين ، و هذا ما يريده أعداء الله و رسوله صلى الله عليه وسلم.
2. يجب على المجاهدين أن يجهدوا أنفسهم في دراسة تبعات كلّ عملية شرعاً و سياسةً ، كما يجهدون أنفسهم في دراستها عسكرياً و أمنياً، و من أهم ذلك ما نحن بصددده . (مسألة من سيقتل من المسلمين و حساب مردود العملية و أهميتها و نسبة من يصاب من المسلمين خطأً بغير قصد . قال النبي - صلى الله عليه وسلم - في الحديث الذي رواه مسلم " من خرج على أمتي يضرب برّها و فاجرها ، و لا يتحاش منها و لا يفي لذي عهد عهده ، فليس مني و لست منه ")
3. مجرد نية المجاهد أنه لا يقصد الا الكفار لا يكفي لاستحلال هذه العمليات ، فالله - عز و جلّ - لا يقبل من الاعمال الا ما كان خالصاً لوجهه و كان صواباً.
4. إذا كان الهدف يحدث من النكاية المؤكدة بحسب غلبة الظن ، ما يساهم في هزيمة العدو ، كأن يكون رأساً مهماً ، أو يوقع خسارة فادحة مؤثرة في صفوف الكفرة ، و بذل المجاهدون ما بوسعهم من تحاشي المسلمين و إختيار الوقت المناسب ، ثمّ حصل إصابة بعض المسلمين من غير قصدٍ ، فنرجو أن يتقبّل الله منهم ، و يغفر لهم لبذلهم الوسع و صحّة نيّتهم و قصدهم³².

³²دعوة للمقاومة الاسلاميه أبو مصعب السوري ص 1156

الباب التاسع : أصناف الكفار



1- "الكفار المحاربون" : هم الذين ليس له مع المسلمين عهد أو ذمة بالإجماع ، حكاها الطبري في تفسيره (لو أن مشركا علّق رأسه و ذراعيه بجميع أشجار الحرم ، لم يكن له ذلك آمن من القتل إلا اذا تقدم له من المسلمين عقد أمان)

2- "أهل الذمة" : هم المعاهدون من اليهود و النصارى و غيرهم و يسكنون في ديار المسلمين، يدفعون الجزية ، و تقام عليهم أحكام المسلمين ، و اختلف العلماء ممن يجوز أخذ الجزية والراجح هو ما اختاره شيخ الإسلام و ابن القيم : تؤخذ من كل أجناس الكفار و قال الكتائبين - نص القرآن ، و المجوس - السنة ، و الباقيين يلحقون بهم قياسا .

3- "أهل المهادنة" : مصالحة أهل الحرب لترك القتال مدة بعوض أو غيره ، يعقده الإمام أو نائبه.

4- "المستأمنون" : الذي يقدم دار الإسلام من دار الحرب لغرض ما ، دون إستيطان فيها (كالرسل ، و التجار ، و من يريد سماع دعوة الإسلام).

من يحق له التأمين:

كل مسلم له حق التأمين، لحديث النبي - صلى الله عليه و سلم - الذي رواه علي بن أبي طالب رضى الله عنه: " ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن خفر مسلماً في ذمته ، فعليه لعنة الله و الملائكة و الناس أجمعين ، لا يُقبل منه صرفٌ و لا عدلٌ ". رواه البخاري

شروط هذه العقود :

أ- شرط في العاقد : أن يكون مسلماً، مكلفاً مختاراً ، و يصح من امرأة في غير عقد الذمة أو المودعة.

ب- شروط في العقود : خلو العقد من كل شرط فاسد ، كدفع مال لهم من غير ضرورة.

ت- شروط في الوقت :

1- أن يكون ذا وقت محدد ، فهو جائز.

2- أن يكون مطلقاً ، كأن يقول " صالحنكم إلى أن نشاء " و قد أجاز به بعض العلماء.

3- أن يكون مؤبداً : و هذا حرام ، لأنه يفضي إلى ترك الجهاد ؛ فإن وجد هذا الشرط بطل العقد.

ث- شرط في المعاهد : أن لا ينقضها بقتال ، أو مناصرة عدو آخر ، أو قتل مسلم ، أو أخذ مال ، أو سب الله و رسوله صلى الله عليه وسلم، أو التحسس على المسلمين ، أو زنا بمسلمة³³ ونحوها.

من يجوز قتله و من لا يجوز قتله من الكفار :

نُقل اتفاق الأئمة كافة على جواز قصد كل كافر حربي مطبق للقتال بالقتل سواء قاتل أم لم يقاتل . كما نُقل اتفاقهم أيضاً على عدم جواز قصد النساء و الأطفال من الكفار الحربيين بالقتل ، كما نقل الإمام النووي الإجماع على ذلك . و ينضم إلى ذلك الضعفاء و الشيوخ الفانيين (المقصود بالشيخ الفاني : هو من لا يقدر على القتال و لا على الصياح عند التقاء الصفان و ليس ذا مشورة) و الرهبان و الزمنى و العميان و المجانين و نحوهم من لا يرجي نفعه . و هذا قول الجمهور . بينما ذهب طائفة أخرى إلى أنه لا يُستثنى إلا النساء و الأطفال فقط لا غير .

³³ تراجع دروس في التوحيد والقتال لحارث النظاري. وللاستزادة فليرجع لكتاب المفصل في شرح الشروط العمرية لعلي بن نايف الشحود

أما إن قاتلت المرأة أو الصبي أو غيره ممن لا يُقصد بالقتل قُتل ، و نقل على ذلك الإجماع النووي.
و القول بعدم جواز قتل الرهبان مقيد بكونهم منعزلين بصفة تامة عن أقوامهم الكفار ، فإن خالطوهم و
لو في كنائسهم قُتلوا .

قتل الترس من نساء الكفار وصبياتهم ومن في حكمهم ، على قولين :

- منهم من يراه فقط للضرورة.
 - منهم من يرون أنه يجوز مطلقا و إن لم تدعَّ الضرورة .
- مع اتفاق من الجميع على توجيه القصد لقتل المقاتلين³⁴.

أحكام زوال عصمة دمّ المسلم :

المسلم معصوم الدم إلا في حالات ، و هي مذكورة في حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، و النفس بالنفس ، و التارك لدينه المفارق للجماعة " متفق عليه

- **الثيب الزاني :** أجمع العلماء على أن حدّه الرجم حتى الموت ، و الشروط المتفق عليها لإقامة الحدّ هي :

- 1- البلوغ.
- 2- العقل.
- 3- الحرية.
- 4- تقدم الوطاء بنكاح صحيح.

³⁴مسائل في فقه الجهاد لابي عبدالله المهاجر ص 120

- النفس بالنفس : قال - تعالى -

"وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ" البقرة: ١٧٩

و شروط القصاص :

- 1- البلوغ.
 - 2- العقل.
 - 3- أن لا يكون القاتل أباً للمقتول.
 - 4- العمد.
 - 5- مكافأة القتل للقاتل (في الدين و الحرية).
- التارك لدينه المفارق للجماعة (الردة)

أنواع الردة :

- 1- ردة مجردة : لا يتبعها حرب للإسلام و المسلمين ، باليد أو اللسان ، فهذا يُستتاب ، فإن عاد و إلا قُتل.
- 2- ردة مغلظة : يتبعها قتل و أذى و حرب للإسلام و المسلمين ، فليس له إستتابه، و على الإمام أن لا يقبل توبته بعد القدرة عليه (كما فعل النبي - صلى الله عليه و سلم - برعل و ذكوان) .

أنواع المرتدين :

- 1- المرتد المقدور عليه : إذا كان الحدّ عليه بالبينة أو الإقرار و كان في قبضة المسلمين فيجب تبين الموانع في حقّه و استتابته ولا يجوز قتله قبلها.
- 2- المرتد الغير مقدور عليه (الممتنع) : لا يُستتاب و يكون امتناعه بأحد أمرين :
 - 1- الالتحاق بالكفار أو دار حرب.
 - 2- الامتناع بالشوكة و قوة السلاح ، فهي الطائفة المرتدة.

أحكام الطائفة المرتدة :

قال شيخ الإسلام : "وقد اتفق علماء المسلمين على أن الطائفة الممتنعة إذا امتنعت عن بعض واجبات الإسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها إذا تكلموا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلاة والزكاة أو صيام شهر رمضان أو حج البيت العتيق أو عن الحكم بينهم بالكتاب والسنة أو عن تحريم الفواحش أو الخمر أو نكاح ذوات المحارم أو عن استحلال النفوس والأموال بغير حق أو الربا أو الميسر أو عن الجهاد للكفار أو عن ضربهم الجزية على أهل الكتاب ونحو ذلك من شرائع الإسلام فإنهم يقاتلون عليها حتى يكون الدين كله لله" أ.هـ.

وتأمل أيها القارئ الكريم ، كيف ينقل شيخ الإسلام ابن تيمية اتفاق العلماء على وجوب قتال الطوائف الممتنعة عن التزام بعض شرائع الدين ، فهذا الاتفاق على وجوب القتال ، كان في حق من امتنع عن التزام بعض شرائع الدين ، فلا شك إذن أن من امتنع عن التزام الشريعة كلها ، أولى بوجوب المقاتلة ، وكذلك من رأى عدم صلاحية الشريعة الإسلامية لهذا الزمان ، أو رأى أن لمجلس الشعب التشريعي أن يختار من الشريعة ما يناسب الشعب ويحقق رغباته ، ويرد من الشريعة ما لا يناسب الشعب ولا يحقق رغباته ، واستبداله بحكم أو قانون وضعي من زبالة أفكار البشر ، كما هو الحال في طواغيت هذا الزمان ، فهؤلاء الطواغيت وأشباههم أولى بالمقاتلة من غيرهم ، ومنابذتهم بالسيف واجب شرعي ، وكلام العلماء متطافر بذلك .

ونخلص من هذا إلى أنه يجب على المسلمين قتال طوائف الكفر والردة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، وهذا الواجب متعلق برقبة كل مسلم قادر ، ولا يزول حتى يُقضى على طوائف الكفر والردة ، أو تدعن هذه الطوائف للإسلام ، ويكون الدين كله لله ، وهذا الأمر لا بد أن يكون متقدرا في أذهان المسلمين ، ولا ينبغي أن يكون هناك مجال للشكوك والظنون حول حكم قتال هذه الطوائف المرتدة ، فحكم قتالها مفروغ منه قد فصل فيه أتقى البشر بعد الأنبياء وهم صحابة رسول الله رضي الله عنهم ولا يماري ويجادل في ذلك ، إلا مبطل جاهل لا يعرف من سيرة الصحابة شيئا .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) :

فمن شك في قتالهم (أي قتال طوائف الردة) فهو أجهل الناس بدين الإسلام وحيث وجب قتالهم قوتلوا وإن كان فيهم المكره باتفاق المسلمين .

كما قال العباس لما أسر يوم بدر : يا رسول الله إني خرجت مكرها . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : { أما ظاهرك فكان علينا وأما سريرتك فإلى الله } "أ.هـ.

صفة قتالها :

- يقول الماوردي (رحمه الله) في صفة قتال المرتدين الممتنعين:

" فإن أصروا بعد ذلك على الردة قاتلهم ، وأجرى على قتالهم حكم قتال أهل الحرب من وجه ، وحكم قتال أهل البغي من وجه . فأما ما يساوون فيه أهل الحرب من أحكام قتالهم ويخالفون فيه أهل البغي ، فمن (عدة) أوجه :

أحدها : أنه يجوز أن يقتلوا مدبرين ومقبلين ، ولا يقتل أهل البغي إلا مقبلين . والثاني : يجوز أن يوضع عليهم البيات والتحريق ، ويرموا بالقرادة والمنجنيق ، ولا يجوز ذلك في أهل البغي .

والثالث : إباحة دمائهم أسرى وممتنعين ، ولا يجوز ذلك في أهل البغي "أ.هـ

فعلى هذا تكون الصفة التي تُقاتل عليها طوائف الامتناع هي الصفة التي يُقاتل عليها أهل الحرب الكافرين يتبع المدبر ويجهز على الجريح... و لا تقاتل على أنها طوائف إسلام باغية، وهذا لا بد أن يفهم، فأهل العلم قرروا ذلك باستفاضة، ولذلك لا ينبغي أن يقال في حق هذه الطوائف أنها مسلمة باغية وتعامل معاملة البغاة بناء على هذا التوصيف، بل هي طوائف كفر وردة شهد بذلك الكتاب و السنة .

ما حكم مهادنة الطوائف الممتنعة على ترك القتال؟

سبق وأن أشرنا في المسألة السابقة إلى حكم قتال هذه الطوائف الممتنعة عن التزام الشريعة ، وبيّنا وجوب ذلك ، والقول بمهادنتهم فيه تعطيل لذلك الواجب المتفق عليه ، ولذلك يقول الفقهاء لا تجوز مهادنة المرتدين على ترك القتال في الأصل ؛لأن في مهادنتهم تعطيل للواجب المجمع عليه، وإقرار لهم على الردة.

- يقول الماوردي (رحمه الله) في الأحكام السلطانية:

"ولدار الردة حكم تفارق به دار الإسلام ودار الحرب فأما ما تفارق به دار الإسلام فمن أوجه :

أحدها : أنه لا يجوز أن يهادنوا على المودعة في ديارهم ويجوز أن يهادن أهل الحرب

والثاني: أنه لا يجوز أن يصالحوا على مال يقرون به على ردتهم ، ويجوز أن يصالح أهل الحرب..أ.هـ

هناك حالات استثنائية يجوز فيها للمسلمين مهادنة المرتدين، ولكن بشروط وضوابط منها:

- 1- أن تكون هناك حاجة ماسة للمسلمين بهذه الهدنة لوجود ضعف ونحوه مثل: أن يعجز المسلمون عن قتال طوائف الردة؛ لأمر مادية كثيرة، فتكون في الهدنة في مثل هذا الحال فرصة كبيرة لتجهيز الجيوش، وتنظيم الصفوف، وإعداد العدة للقتال، ولا شك أن المصلحة في هذه المهادنة ظاهرة وبينة، ولا يقال في مثل هذا الحال أن واجب القتال قد أسقط، بل مازال الواجب قائما ومتعلقا في الذمة، ولكن لوجود العجز الطارئ المؤقت حصل اللجوء إلى الهدنة؛ للاستفادة منها في إزالته.
- 2- أن يكون الالتزام بالهدنة من طرفي النزاع، لا أن يكون أحادي الجانب، فيلزم المسلمون بوضع السلاح، وإيقاف القتال، والمرتدون مستمرين في قتل المؤمنين وتشريدهم..، فلا شك أن هذه المهادنة ظاهرة البطلان لعدم تحقق أسمى أهداف الهدنة وهو حصول المصلحة.
- 3- أن لا يترتب على هذه المهادنة، إلزام المسلمين بفعل محرم، كأن يشترط المرتدون في عقد الهدنة أن يُسلم المسلمون بعض المطلوبين المسلمين للمرتدين أو الكافرين وما شابه ذلك.
- 4- أن يكون هناك نفع معلوم للمسلمين مرتجى وراء هذه الهدنة، لا أن تكون عديمة الفائدة.
- 5- أن لا يترتب على هذه الهدنة، ترك قتال المرتدين مطلقا، بل لا بد أن تكون هذه الهدنة عارضة مؤقتة، سريعة الزوال.
- 6- أن لا يترتب على هذه الهدنة، فتنة واقتتال داخلي بل لا بد من مراعاة وحدة الصف وجمع الكلمة، مع توخي الحذر من محاولة بعض الحكومات المرتدة التلاعب بمثل هذه المهادنات ومحاولة تجيئها لصالحها ضد المجاهدين، وقد استطاعت بعض الحكومات من خلال بعض المهادنات إثارة الفتن بين المجاهدين وشق صفوفهم.

ملاحظة:

ولا يعني قولنا لا تجوز مهادنتهم في الأصل أننا لا نُجوز تحييد بعضهم بترك قتالهم سياسة وتكتيكا للتفرغ لقتال عدو آخر بل مثل هذا يجوز ولا يلزم من ترك قتال بعضهم تكتيكا مهادنتهم فتنبه!! وغالب دول الردة تؤثر السلامة فلا تبدأ بالهجوم حتى تُهاجم عملا بقاعدة "اتركوني ما تركتكم" فيستفاد من مثل هذا..

طبعاً هناك شروط عامة في كل مهادنة ، مثل أن تكون هذه المهادنة مبرمة من قبل أمير جيش المسلمين أو ممن يقوم مقامه ، وأن تكون المصلحة المرتجاة منها عامة لكل المسلمين وتخدم الدين لا أن تكون المصلحة خاصة ببعض المسؤولين على حساب الدين ، ومصلحة عامة للمسلمين وإلى غير ذلك ...

يقول شمس الدين السرخسي الحنفي (رحمه الله) في مواعدة المرتدين :

"وإن طلبوا المواعدة مدة لينظروا في أمورهم فلا بأس بذلك إن كان ذلك خيراً للمسلمين ولم يكن للمسلمين بهم طاقة لأنهم لما ارتدوا دخلت عليهم الشبهة ويزول ذلك إذا نظروا في أمرهم وقد بينا أن المرتد إذا طلب التأجيل يؤجل إلا أنه لا يزداد على ثلاثة أيام لتمكن المسلمين من قتله وها هنا لا طاقة للمسلمين بهم فلا بأس بأن يمهلوهم مقدار ما طلبوا من المدة لحفظ قوة أنفسهم ولعجزهم عن مقاومتهم وإن كانوا يطيقونهم وكان الحرب خيراً لهم من المواعدة حاربهم لأن القتال معهم فرض إلى أن يسلموا قال الله تعالى {ثُمَّ أَتَلَوْنَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ} ولا يجوز تأخير إقامة الفرض مع التمكن من إقامته". أ.هـ

فائدة:

هناك بعض الصور والحالات قد يحتاج فيها المجاهدون مهادنة بعض دول الردة منها:

1. مهادنة بعض دول الردة على ترك القتال بغرض التفريغ لقتال عدو آخر.
2. مهادنة بعض دول الردة على ترك القتال مقابل فتح طرق تموين طبية ، أو غذائية أو عسكرية لجبهة الصراع.

طبعاً وهذه الصور ليست توقيفية بل هي اجتهادية ، فقد تكون هناك صور أخرى يحتاج إليها المجاهدون غير هذه الصور ، ولكن الذي يهمنا هنا أن هذه الصور لا تعطى عمومها فيقال بجوازها في كل وقت وحال ، بل ينظر في كل صورة على حدة فقد تجوز المهادنة في وقت ولا تجوز في آخر ، وقد تجوز مع عدو ولا تجوز مع آخر وهكذا ، فيرجع في مثل ذلك إلى علماء كل ساحة وقادتها فهم أعلم بحالهم من غيرهم ، طبعاً مع مراعاة ذلك الأصل الذي ذكرناه في مطلع هذا المبحث وهو: أن كل ما كان في وسعنا العمل به من أحكام المرتدين يبقى على أصله ، وكل ما تعذر علينا العمل به نظرنا فيه بحسبه مع مراعاة قواعد وأصول الشرع والله تعالى أعلم بالصواب.

ما حكم أسرى هذه الطوائف الممتنعة ؟

طبعاً لابد أن نعلم قبل الخوض في أي مسألة من مسائل أحكام المرتدين ، أن هناك أصلاً ثابتاً يتفق عليه فقهاء المسلمين ، وهو أن المرتد لا يقر على رده أبداً ، بل هو بين أمرين : إما أن يسلم ، أو يصير على رده فيقتل ، وليس هناك خيار آخر .

وعلى ذلك فكل حكم يصدر في حق الأسير المرتد لابد أن يكون متوافقاً مع هذا الأصل ، ولا يخالفه ، وفهم مثل هذا الأصل يُسهل على طالب العلم معرفة الكثير من أحكام المرتدين .

و قد يتعسر على المجاهدين في بعض الحالات العمل ببعض الأحكام التي نص عليها الفقهاء المتقدمون في أحكام المرتدين ، وذكرت مثلاً على ذلك ، وهو أنه قد يُحاصر أهل الحق ، ويضيق عليهم الخناق من قبل دول الكفر والردة ، وقد يترتب على هذا الحصار إبادة المجاهدين عن بكرة أبيهم، ولو فرضنا في مثل هذا الحال أن في أيدي المجاهدين أسرى مرتدين ، فالمجاهدون في مثل هذا الحال بين أمرين :

- الأول: إطلاق أسرى المرتدين في مقابل حل الحصار ونجاة المجاهدين .

- والثاني: الإستماتة في هذا الحصار حتى يقتل كل المجاهدين .

وهذا المثال وارد وممكن الوقوع ، ولكن في هذا المثال قد يقال بأن الشرع يبيح في حال الضرورة مالا يبيح في غيرها ، وتَرْكُنَا للأسرى مقابل نجاة المجاهدين المهتدين بالقتل ، أمر يقره الشرع ؛ لأن الضرورة التي يتوقف عليها هَلَكَةُ ،أو نحوها يجوز فيها فعل المحظور ولكن بقدره.

فإذا كانت نجاة المجاهدين تتحقق بفك أسير واحد ، فلا يجوز الزيادة عليه وهكذا؛ لأن الضرورة تقدر بقدرها ، فيكون إطلاق الأسرى في مثل هذا الحال ، فيه ما يدل على جوازه من أصول الشريعة العامة والله المستعان .

ولقد تأملت مسألة أسرى المرتدين طويلاً فتوصلت إلى ما يلي :

- 1- لا يجوز استرقاق المرتد ، وهذا باتفاق العلماء .
- 2- لا يجوز استرقاق المرتدة على الصحيح ، وهو رأي جمهور العلماء .
- 3- لا يجوز المن على المرتد بدون مقابل مطلقاً .
- 4- لا يجوز مفاداة المرتد بالمال في الأصل مطلقاً ؛ لأن طرق اكتساب المال كثيرة ، ومتعددة وصور الاضطرار للمال في مثل هذا الحال ضيقة جداً ، فالاستغناء بالطرق المشروعة أولى من هذه الطريقة التي قد يترتب عليها من المفاسد أكثر من المصالح وقد حصل ، ولكن إذا رأى علماء المجاهدين الثقات أن

حاجة المجاهدين للمال لا يمكن سدها بغير هذا الباب وأن التحصيل على المال من الطرق الأخرى المشروعة متعذر فقد يقال بالجواز والله أعلم.

5- أن مفادة المرتد بغير المال صورة أرى والله تعالى أعلم أنها تحتاج إلى مزيد بحث وتحقيق ، خصوصا في مثل هذا الزمن الذي طغى فيه المرتدون ، بعد أن أصبح لهم قوة ومنعة مادية لا طاقة لنا بها وهناك بعض الصور المندرجة تحت هذه الحالة أرى أنها تحتاج إلى مزيد بحث وتحقيق منها :

الصورة الأولى:

مفاداة أسرى مرتدين بأسرى مسلمين ، فهذه الصورة يقال بجوازها والله تعالى أعلم ولكن بقيود:

القيد الأول:

أن يتعذر علينا استنقاذ أسرى المسلمين بكل الطرق والوسائل المشروعة المتاحة ، من دفع مال للعداء ، أو قتال حتى يكون الأسرى طلقاء ، أو غير ذلك من الطرق الموصلة لحل وثاق أسرى المسلمين ، فهل يجوز لنا بعد تعذر الوسائل والطرق المشروعة استنقاذ إخواننا من الأسر بمفاداتهم بأسرى مرتدين ؟ هذا هو محل البحث والذي يظهر والله أعلم جواز ذلك؛ لأن الذي يعلم حقيقة ما يلاقيه المجاهدون داخل سجون المرتدين يوقن بأنهم يفتنون في دينهم فتنة عظيمة ، وإنقاذ إخواننا من هذه الفتنة واجب متأكد ، ومفسدة بقاء أحد المجاهدين في قبضة المرتدين يلاقي الويلات والنكبات والفتنة في الدين أعظم بكثير من مفسدة إطلاق المرتد الأسير ، والقاعدة الأصولية تنص على أنه

"إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما" فمفسدة بقاء المجاهد في الأسر يفتن في دينه تدرأ بمفسدة أقل منها ، وهي إطلاق الأسير المرتد إذا تعذر علينا استنقاذه بغيرها والله تعالى أعلم .

القيد الثاني:

أن لا يكون الأسير المرتد المفادى به رأسا من رؤوس الكفر الناشطين في حرب الإسلام والمسلمين؛ لأن المفاداة به قد تكون ضارة بالمسلمين ، وضررها قد يكون أعظم من ضرر بقاء المجاهد في الأسر يلاقي العذاب ، فدفع المفسدة العامة مقدم على دفع المفسدة الخاصة ، المهم أنه على القادة والمسؤولين ، أن يحسبوا المسألة حسابا جيدا ، بحيث يتحقق حال التعامل مع مثل هذه القضية النفع للمسلمين ، وتقل المفسدة عليهم والله أعلم .

الصورة الثانية:

مفاداة أسرى مرتدين في مقابل منفعة متحققة للمسلمين ، من حل حصار ، أو إيقاف تقدم للعدو لا طاقة لنا به ، أو إيقاف قصف جوي أضر بالمسلمين ، وما شابه ذلك ، ففي هذه الحالة قد يقال بالجواز شريطة أن يكون النفع المرجو من هذه المفاداة أعظم من مفسدة ترك المرتد والله أعلم . (راجع كتاب دليل المجاهدين الى أهم أحكام المرتد عن الدين - لأبي مالك التميمي . حفظه الله)

أحكام الفئة المخاربة :

الخرابة :

قطاع الطريق : البروز لاختد مال او لقتل او لإرعاب على سبيل المجاهره مكابرة اعتمادا على القوة مع البعد على الغوث.

شروط تعتبر في الخارب:

- 1- التكليف.
 - 2- الالتزام : بأن يكون مسلما او ذميا او مرتدا ، فلا يحد عندهم الحربي ولا المعاهد ولا المستأمن
 - 3- المجاهرة . فأن اخذوه مختفين فهم سراق وان اختطفوا وهربوا فهم منتهبون ولا قطع عليهم.
- حكم الردء للقطاع:** الردء هو : المعين لقطاع الطريق بجاهه او بتكثير السواد او بتقديم اي عون لهم ولم يباشر القطع بنفسه فالجمهور ان للردء حكم المباشر.

عقوبة المخاربة :

حدّ الله عليه كما قال جل ذكره :

﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ ﴾ المائدة

: ٣٣ والجمهور أن من قتل و أخذ المال ، قُتل وصلب ، و من اقتصر على أخذ المال ، قُطعت يده اليمنى و رجله اليسرى ، و من أخاف السبيل ، حبس و غرّب.

سقوط الحد :

بالتوبة قبل القدرة عليهم قال تعالى:
إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ ﴿٣٤﴾ المائدة: ٣٤ و الجمهور لا يُسقطون
حقوق الناس من قتل و مال³⁵.

أحكام الفئة الباغية :

وهم اصناف :

الصنف الاول : الخوارج .وهناك من يخرج الخوارج من أصناف البغاة، إذ عدهم شيخ الإسلام ابن تيمية صنفًا ثالثاً ممدوحاً قتالهم ابتداءً لمدح المصطفى صلى الله عليه وسلم لمن قتلهم، وذكر رحمه الله أن هناك فرقاً بين قتال علي للخوارج و قتاله لأهل الجمل وصفين، فإنه كان مسروراً بقتال الخوارج واجتمعت الصحابة معه في أمرهم، بينما تخلف عنه رهط من الصحابة يوم الجمل وصفين، وكان رضي الله عنه حزينا لقتالهم.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: (فكلام علي وغيره في الخوارج يقتضي أنهم ليسوا كفاراً كالمتردين عن أصل الإسلام، وهذا هو المنصوص عن أحمد وغيره، وليسوا مع ذلك حكمهم حكم أهل الجمل وصفين، بل هم نوع ثالث، وهذا أصح الأقوال الثلاثة فيهم)³⁶.

الصنف الثاني: قوم من أهل الحرب خرجوا على الإمام المسلم الممكن ورأوا خلعه بتأويل سائغ وأعدوا العدة لذلك وامتنعوا بشوكة: فهؤلاء هم البغاة الذين نعي بالضبط في هذا المقال والذين ييوب لهم أكثر الفقهاء.

الصنف الثالث: قوم لهم تأويل أيضاً سائغ وخرجوا على الإمام ورأوا خلعه إلا أنهم ليست لهم شوكة: إما لأنهم نفر يسير أو أنهم تحت قبضة الإمام وقهره فهؤلاء اختلف فيهم، فطائفة من أصحاب أحمد رحمه الله يعدونهم قطاع طريق وليسوا بغاة، وهو مذهب الشافعي رحمه الله.

³⁵صحيح فقه السنة (148/4)
³⁶مجموع الفتاوى، ج518/28

وقال ابن قدامة: (قال أبو بكر لا فرق بين الكثير والقليل وحكمهم حكم البغاة إذا خرجوا عن الإمام) اهـ

وذلك لأنهم إنما خرجوا على الإمام بتأويل سائغ ورأوا خلعه فلا يمنع قلة عددهم من اعتبارهم بغاة، وكذلك لفظة طائفة تطلق في اللغة على الواحد من العدد وكذلك على ما لا يحصيه عدد.

من أحكام قتالهم:

أ) حكم قتالهم:

العمدة في جواز قتال البغاة هي آية سورة الحجرات {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ}

وهذه الآية هي العمدة في جواز قتال المتأولين . وذلك لأن الله حل شأنه قال: {فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ}، فهذا أمر منه سبحانه وتعالى لقتال الفئة الباغية وهو يقتضي الجوب، والقتال هنا فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين، وذلك لأنه لو ترك أهل البغي لسعوا في الأرض فساداً ولأفسدوا على الناس أمور دينهم وديارهم فوجب قتالهم دفعاً للفساد على وجه الأرض ومنعاً لشركهم.

ولكن ينبغي أن يعلم أن الله تبارك وتعالى قدم الأمر بالصلح قبل الأمر بالقتال، فقال سبحانه : {فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا}، فإن أبوا الصلح ولم ترجع الفئة الباغية عما تعتقد من فساد الرأي والدين قوتلوا، وعليه فلا يجوز قتالهم حتى يبعث إليهم من يدعوهم وليزيل اللبس الذي حط على عقولهم وليكشف لهم الصواب وليقابل الحجة بالحجة فإن أبوا الرجوع عن القتال وعظهم وخوفهم لأن الغرض والهدف الذي من أجله شرع قتال البغاة هو دفع شركهم، فإن كان ذلك المقصود يتحصل بالكلمة فلا ينبغي أبداً أن يبدأ بالسيف لأن المقصود كما قلنا دفع شركهم لا قتلهم ولما في القتال من مضرة عظيمة بالفريقين وبالأمة الإسلامية حيث يصيبها الضعف ويؤدي ذلك إلى طمع العدو فيهم.

واعلم أنه إذا طلب أهل البغي فرصة من الوقت لينظروا أمرهم وليتفكروا فيما لديهم من أدلة ويراجعوا العلماء والحكماء من المسلمين كان على الإمام إمهالهم إلى الوقت المحدد مادام قد تبين أن

قصدهم إنما هو الوصول إلى الحق وليس إعداد العدة أو انتظار المدد أو ليشفى الجريح ويصفو الطقس أو الجو، فإن كان قصدهم الإعداد لم يمهلوا وأسرع الإمام في قتالهم واستئصال شأفتهم وهذا هو مقتضى العدل الذي أمر الله تبارك وتعالى به³⁷.

مِرْمَاتُ السَّائِلِ لِلْمُوحِدِ وَالْمُقَاتِلِ

³⁷راجع رساله أهل البغي - مجله المجاهدين.

الباب العاشر: مسائل مهمة في القتال

الجهاد فرض كفاية إذا قام به ما يكفي من الناس ، سقط الاثم عن الآخرين .

يتعين الجهاد في حالات :

1- إذا داهم العدو أرض المسلمين و لو شبرا واحداً.

2- إذا استنفر الامام.

3- إذا التقى الصفان.

فائدة:

قول ابن حزم وفي المحلى (لا اثم بعد الكفر أعظم من اثم من نهي عن جهاد الكفار)

من فضائل الجهاد :

1- قال الله - تعالى :

(إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنِينَ مَرْصُوفٍ) و قال : تعالى
- فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَن يُقَاتِلْ فِي

سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٧٤﴾ النساء: ٧٤

2- و عن أبي هريرة قال :قال :النبي صلى الله عليه وسلم : مثل المجاهد في سبيل الله ، كمثل الصائم القائم ، القانت بآيات الله لا يفتر من صيام و لا صلاة ، حتى يرجع المجاهد في سبيل الله - متفق عليه -

3- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال: رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إن في الجنة مئة درجة ، أعدها الله للمجاهدين في سبيل الله ، ما بين الدرجتين كما بين السماء و الارض فإذا سألتهم الله فاسألوه الفردوس ، فإنه أوسط الجنة و أعلى الجنة ، و فوقه عرش الرحمن ، و منه تفجر أنهار الجنة - متفق عليه

يقول ابن القيم متحدثا عن المجاهدين وفضلهم "هم جند الله الذين يقيم بهم دينه ويدفع بهم بأس اعدائه ويحفظ بهم بيضة الاسلام ويحمي بهم حوزة الدين وهم الذين يقاتلون اعداء الله ليكون الدين كله لله قد بذلوا انفسهم في محبة الله ونصر دينه واعلاء كلمته ودفع اعدائه وهم

شركاء لكل من يحمونه بسيوفهم في أعمالهم التي يعملونها وان باتوا في ديارهم ولهم مثل اجور من عبد الله بسبب جهادهم وفتوحاتهم " طريق المهجرتين

من فضائل الشهادة في سبيل الله :

1- قال الله - تعالى ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزُقُونَ ﴾ (آل عمران: ١٦٩)

2- عن المقدم بن معدي كرب - رضي الله عنه - قال: قال: رسول الله صلى الله عليه و سلم : للشهيد عند الله ست خصال : يغفر له في أول دفعة ، و يرى مقعده في الجنة ، و يُجار من عذاب القبر ، و يأمن من الفزع الأكبر ، ويوضع على رأسه تاج الوقار الياقوتة منه خير من الدنيا و ما فيها ، و يُزَوَّجُ بأثنتين و سبعين زوجة من الحور العين ، و يُشَفَّعُ في سبعين من أقرابه - رواه أصحاب السنن إلا أبو داود ، و صححه الالباني -

3- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال: رسول الله - صلى الله عليه و سلم - الشهيد لا يجد ألم القتل إلا كما يجد أحدكم ألم القرصة - رواه أصحاب السنن إلا أبو داود ، و صححه الالباني -

(العمليات الاستشهادية)

لا يشك فقيه يعرف الواقع في جواز هذه العمليات والدليل الذي يقاس عليه هي مسألة الانغماس⁽³⁸⁾ في العدو انغماسًا لا ترجى معه حياة، وعلم يقينًا أنه يقتل أو غلب على ظنه. فهم قاسوا ما لم يرد حكمه في أقوال الشارع -وهي هذه العمليات- على حكم ما ورد حكمه، -وهي مسألة الانغماس- والتي أجازها جمهور أهل العلم إذا كان فيها نكاية بالعدو، ومنفعة للمسلمين.

واستدل جمهور أهل العلم على جواز الانغماس بما يلي:

- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال -في معركة بدر-: «قوموا إلى جنة عرضها السموات والأرض. قال: يقول عمير بن الحمام الأنصاري: يا رسول

(38) الانغماس: من الغمس، يقال: انغمس فلان في العدو: إذا دخل فيهم وغاص. انظر: النهاية: 386/3.

الله، جنة عرضها السموات والأرض؟ قال: نعم. قال: بَخٍ بَخٍ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما يحملك على قولك، بَخٍ بَخٍ؟ قال: لا والله يا رسول الله! إلا رجاء أن أكون من أهلها، قال: فإنك من أهلها. فأخرج تمرات من قرنه فجعل يأكل منهن، ثم قال: لئن أنا حييت حتى آكل تمراتي هذه إنها لحياة طويلة، قال: فرمى بما كان معه من التمر، ثم قاتلهم حتى قتل»⁽³⁹⁾.

قال النووي - في فوائد هذا الحديث -: «وفيه جواز الانغماس في الكفر، والتعرض للشهادة، وهو جائز بلا كراهة عند جماهير العلماء»⁽⁴⁰⁾.

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه «قال - وهو بحضرة العدو -: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف. فقام رجل رث الهيئة، فقال: يا أبا موسى أنت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا؟ قال: نعم، قال: فرجع إلى أصحابه فقال: أقرأ عليكم السلام، ثم كسر جفن سيفه فألقاه، ثم مشى بسيفه إلى العدو، فضرب به حتى قتل»

قال القاضي عياض: في فوائد هذا الحديث -: «فيه جواز الاستقتال في الحرب، وأمنية الشهادة، وحمل الإنسان وحده على الكفار إن علم أنهم يقتلونه في حملته تلك، وليس هو من إلقاء اليد إلى التهلكة، وقد فعله كثير من الصحابة والسلف»⁽⁴¹⁾.

وقال رجل للبراء بن عازب رضي الله عنه: «أحمل على الكتيبة بالسيف في ألف، من التهلكة ذاك؟ قال: لا، إنما التهلكة أن يذنب الرجل ثم يلقي بيديه، ثم يقول لا يغفر لي»
قال ابن العربي - رحمه الله - بعد ذكره لعدة أقوال في حمل الرجل وحده على الجيش العظيم: «والصحيح عندي جوازه، لأن فيه أربعة أوجه:

(39) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب ثبوت الجنة للشهيد، رقم 1901.

(40) شرح صحيح مسلم، للنووي: 46/13.

(41) إكمال المعلم بفوائد مسلم: 324/6.

الأول: طلب الشهادة.

الثاني: وجود النكايه.

الثالث: تجرئة المسلمين عليهم.

الرابع: ضعف نفوسهم، ليروا أن هذا صنع واحد، فما ظنك بالجميع (42).

قال ابن تيمية -رحمه الله- فيمن قال: أريد أن أقتل نفسي في الله: «هذا كلام مجمل، فإنه إذا فعل ما أمره الله به، فأفضى ذلك إلى قتل نفسه، فهذا محسن في ذلك، كالذي يحمل على الصف وحده حملاً فيه منفعة للمسلمين، وقد اعتقد أنه يقتل، فهذا حسن» (43).

واستدل ابن تيمية على جواز الانغماس في العدو بقصة أصحاب الأخدود (44)، فقال: «...»

وفيهما أن الغلام أمر بقتل نفسه لأجل مصلحة ظهور الدين، ولهذا جاز الأئمة الأربعة أن

ينغمس المسلم في صف الكفار وإن غلب على ظنه أنهم يقتلونه، إذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين» (45).

ونختم هذه الأقوال بقول ابن حجر الهيتمي -رحمه الله- والذي وضع فيه متى يجوز

الانغماس في العدو فقال: «... يشترط أن يعلم مريد القتال أنه يبلغ نوع نكايه فيهم، أما لو

علم أنه بمجرد أن يبرز للقتال بادره بالقتل من غير أدنى نكايه فيهم فلا يجوز له قتالهم حينئذ،

(42) أحكام القرآن، لابن العربي: 166/1

(43) فتاوى ابن تيمية: 279/25.

(44) أخرجهما مسلم في صحيحه، وفيها أن الغلام قال للملك: "إنك لست بقاتلي حتى تفعل ما أمرك به. قال: وما هو؟ قال: تجمع الناس في صعيد واحد، وتصلبني على جذع، ثم خذ سهمًا من كنانتي، ثم ضع السهم في كبد القوس، ثم قل: باسم الله رب الغلام، ثم ارميني، فإنك إذا فعلت ذلك قتلتي. فجمع الناس في صعيد واحد، وصلبه على جذع، ثم أخذ سهمًا من كنانته، ثم وضع السهم في كبد القوس، ثم قال: باسم الله رب الغلام، ثم رماه، فوقع السهم في صدغه، فوضع يده في صدغه في موضع السهم، فمات. فقال الناس: آمنا برب الغلام آمنا برب الغلام آمنا برب الغلام...". كتاب الزهد والرفائق، باب قصة أصحاب الأخدود والساحر والراهب والغلام، رقم 3005.

(45) فتاوى ابن تيمية: 540/28.

لأنه يقتل نفسه من غير فائدة البتة، فيكون عليه إثم قاتل نفسه، والله سبحانه وتعالى أعلم»⁽⁴⁶⁾.

الإشكالات الواردة على جواز الانغماس في العدو (العمليات الاستشهادية)، والإجابة عنها
الإشكال الأول:

أن مثل هذه العمليات تفضي إلى تلف الأرواح والأجساد، وقد حرم الله عز وجل ذلك، كما حرم الأسباب المفضية إليه. والأدلة على ذلك كثيرة، منها:

- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: 29]. فدللت الآية على تحريم قتل النفس.

الإجابة عن هذا الإشكال:

إن العمليات الاستشهادية إذا كان فيها مصلحة للمسلمين، وإعزاز الدين، وقهر الكافرين، فإنها من الجهاد المشروع، لأن الله أجاز هلكة النفس في هذا الموضع، قال ابن حجر: «وليس من أعمال البر ما تبذل فيه النفس غير الجهاد، فلذلك عظم فيه الثواب»⁽⁴⁷⁾. ولا حجة لمن استدل بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ على تحريم مثل هذه العمليات «لأنه قال تلو الآية المذكورة: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُذْوَانًا وَظُلْمًا﴾ [النساء: 30]». فقيده بذلك، وليس من أهلك نفسه في طاعة الله ظالماً ولا معتدياً، وقد أجمعوا على جواز تقحم المهالك في الجهاد⁽⁴⁸⁾.

كما أننا لا نسلم بأن قتل الإنسان نفسه على هذا الوجه من قتل النفس المحرم، لأنه لا يقصد بذلك إتلافها، وإنما المقصود هو قهر الكفار والنكاية بهم، وهذا قصد موافق لمقاصد الشريعة

(46) الفتاوى الكبرى الفقهية، لابن حجر الهيتمي: 222/4.

(47) فتح الباري: 40/6، نقلاً عن ابن بطال.

(48) فتح الباري: 331/12، نقلاً عن المهلب.

التي فيها حفظ الدين، وإذا كان القصد موافقاً للشرع فإن القاعدة تنص على أن «الأمور بمقاصدها»⁽⁴⁹⁾، فيجوز هذا الفعل، لصحة مقصده شرعاً، ولأن قتل النفس في هذه الحالة ليس مقصوداً لذاته، وإنما يقع من ضرورة الوجود، فاغتفر ذلك لحصول المصلحة الكبرى من النكاية بالعدو وقهرهم.

الإشكال الثاني:

إن ما أجازته العلماء في مسألة الانغماس، يختلف حكمه في العمليات الاستشهادية، لأنه في مسألة الانغماس يتسبب في قتل نفسه، ويكون قتله بيد الكفار، أما في العمليات الاستشهادية فإنه يباشر قتل نفسه بيده.

الإجابة عن هذا الإشكال:

إن الانغماس في العدو انغماساً لا ترجى معه حياة أو نجاة هو من قتل النفس بالتسبب، حيث أنه نصب نفسه في محل يقتضي قتلها وإتلافها، وقد ذهب الجمهور إلى أن قتل الغير بالتسبب يأخذ حكم قتله بالمباشرة.

ورجح شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في مسألة الإكراه على القتل أن المتسبب كالفاعل، فقال: «فليس لأحد أن يقتل غيره ليحيي هو نفسه، بل هذا ظلم وعدوان، وهو موجب للقود على المكره والمكره في مذهب أحمد، والمشهور في مذهب الشافعي لاشتراكهما في الفعل، هذا بالمباشرة المحرمة، وهذا بالتسبب المفضي إلى الفعل غالباً...»

وأفتى -رحمه الله- فيمن أمسك حية بيده حتى قتلتها أنه لا يصلي عليه أهل العلم والدين «لأنه قاتل نفسه، بل لو فعل هذا غيره به لوجب القود عليه، وإن قيل: إنه ظن أنها لا تقتل، فهذا شبيه عمله بمنزلة الذي أكل حتى بشم، فإنه لم يقصد قتل نفسه»⁽⁵⁰⁾.

(49) انظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي، ص 38.

(50) فتاوى ابن تيمية: 291/24.

الإشكال الثالث:

إن ما أجازاه العلماء في مسألة الانغماس، يختلف حكمه في العمليات الاستشهادية، لأنه في مسألة الانغماس يغلب على ظنه القتل، أما في العمليات الاستشهادية فإن الموت محقق لا محالة، فبينهما اختلاف، ففي بعض عمليات الانغماس ينجو صاحبها ولا يقتل، كما روى ابن سيرين أن المسلمين انتهوا إلى حائط قد أغلق بابه فيه رجال من المشركين، فجلس البراء بن مالك رضي الله عنه على ترس، فقال: ارفعوني برماحكم فألقوني إليهم. فرفعوه برماحهم فألقوه من وراء الحائط فأدركوه وقد قتل منهم عشرة.

الإجابة عن هذا الإشكال:

أن غلبة الظن تنزل منزلة اليقين في أغلب الأحوال، وأكثر الأحكام، قال ابن مفلح - رحمه الله - : «وغلبة الظن كاليقين في أكثر الأحكام»⁽⁵¹⁾.

ومن القواعد الفقهية أن «الظن الغالب ينزل منزلة التحقيق»⁽⁵²⁾، وأن «الغالب مساوٍ للمحقق»⁽⁵³⁾. ولذا فإنه يعمل بالظن الغالب في أمور الشرع عامة⁽⁵⁴⁾، ف «الحكم بغلبة الظن أصل الأحكام»⁽⁵⁵⁾.

كما أن بعض حالات الاقتحام على الأعداء - التي أجازها العلماء - يكون القتل فيها محققاً يقينياً كما سبق في قصة جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه واقتحامه على الأعداء في معركة مؤتة، فقد

(51) المبدع: 318/3.

(52) القواعد الفقهية، للندوي، ص 306.

(53) القواعد، للمقري: 241/1، قاعدة رقم 17.

(54) انظر: القواعد والفوائد الأصولية، لابن اللحام، ص 10، وما بعدها، وانظر كتاب "نظرية التقريب والتغليب، وتطبيقها في العلوم الإسلامية"، أحمد الريسوني.

(55) الاعتصام للشاطبي: 143/2.

قال الخطابي: «هذا يفعله الفارس في الحرب إذا أَرهق، وأيقن أنه مغلوب»⁽⁵⁶⁾، وكذا الحال في قصة غلام الأخدود، فإنه فعل ما يستيقن أنه يقتل به،⁽⁶¹⁾

فضل الرباط في سبيل الله :

1- قال الله -

تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)

و قد كان محمد بن كعب القرظي يقول في تفسير هذه الآية : رابطوا عدوي و عدوكم ، حتى يترك دينه لدينكم.

2- عن سهل بن سعد - رضي الله عنه - قال: قال: رسول الله - صلى الله عليه و سلم - رباط

يوم في سبيل الله ، خير من الدنيا و ما فيها - رواه البخاري -

و في رواية من حديث سلمان - رضي الله عنه - رباط يوم و ليلة ، خير من صيام شهر و قيامه ، و إن مات فيه ، جرى عليه عمله الذي كان يعمل ، و أُجرى عليه رزقه و أمن الفتان - رواه مسلم -

3- عن فضالة بن عبيد - رضي الله عنه - قال: قال: رسول الله - صلى الله عليه و سلم - كل

ميت يُختم على عمله الا المربط في سبيل الله ، فانه يُنمى له عمله الى يوم القيامة ، و يؤمن من فتنة القبر - رواه أبو داود و الترمذي -

قال القرظي : الحديث دليل على أن الرباط ،أفضل الاعمال ، التي يبقى ثوابها بعد الموت، و المربط إنما رباط توقعاً للشهادة ، و تعرضاً لبذل نفسه في نيلها ، فلا جرم أنه إذا مات يُبعث شهيدا .

(56) معالم السنن: 397/3.

(61) احكام الشهيد(121-138)

تعريف الرباط :

الرباط عبارة عن ربط الانسان نفسه ، في ثغر يتوقع فيه نزول العدو ، بنيّة الجهاد ، أو الحراسة ، أو تكثير سواد المسلمين . و كلما كان الخوف أشد في مكان ، كلما كان الرباط فيه أكثر ، و الثواب أجزل .

و نقل شيخ الاسلام ، إجماع العلماء على أن إقامة الرجل بأرض الرباط مرابطا ، أفضل من إقامته بمكة و المدينة و بيت المقدس .

و سئل الامام أحمد بن حنبل ، المقام بمكة أحب إليك أم الرباط ؟ قال : الرباط أحب إليّ.

فضل الحراسة في سبيل الله :

من أعظم القربات و أعلى الطاعات و هي أفضل أنواع الرباط ، و كل من حرس المسلمين في موضع يُخشى عليهم من العدو ، فهو مرابط ، و لا ينعكس ، فللحارس في سبيل الله أجر المرباط و فضائل أخرى كثيرة ، منها ما جاء في حديث بن عباس (عينا لا تمسهما النار ، عن بكت من خشية الله ، و عين باتت تحرس في سبيل الله) ، و حديث بن عمر (الا أنبئكم ليلة أفضل من ليلة القدر ، حارسٌ حرس بأرض خوفٍ ، لعلّه ألا يرجع إلا أهله) - رواه النسائي - وقال الحاكم صحيح على شرط البخاري.

الباب الحادي عشر : السياسة الشرعية:

السياسة لغةً :

جاء في (تاج العروس في مادة سوس) "سست الرعية سياسة " أمرتها و نهيتها .و السياسة القيام على الشيء بما يصلحه .

السياسة شرعاً :

لم يرد لفظ "السياسة" و لا شيء من مادته في كتاب الله ﷻ، و إنما وردت في السنة في الصحيحين من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم (كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء و كلما هلك نبي خلفه نبي) أي : تتوالى أمورهم كما يفعل الأمراء و الولاة بالرعية .

و يتبين من جمعنا لمعاني السياسة الشرعية :

هي : القيام على شأن الرعية من قبل وُلَاهِمُ بما يصلحهم من الأمر و النهي و الإرشاد و التهذيب و ما يحتاج إليه ذلك من وضع تنظيمات أو ترتيبات إدارية تؤدي إلى تحقيق مصالح الرعية بجلب المنافع أو الأمور الملائمة ، و دفع المضار و الشرور أو الأمور المنافية .

إذاً ، سياسة الرعية تتطلب القدرة على القيادة الحكيمة التي تتمكن من تحقيق الصلاح عن طريق إتقان التدبير و حسن التأني مما يُراد فعله أو تركه . و هذا بدوره يحتاج إلى معرفة تامة بما تتطلبه القيادة و الرئاسة من خبرة و حنكة و قدرة على استعمال أو استغلال الامكانيات المتاحة على الوجه الأمثل الذي يحقق المراد المطلوب .

و قد جاء من كلام أهل العلم عن السياسة ما يدل لذلك ، فمن ذلك :

قال ابن جرير الطبري - رحمه الله - في بيان السبب الذي من أجله جعل عمر - رضي الله عنه - أمر الخلافة في الستة الذين اختارهم . (لم يكن في أهل الإسلام أحد له من المنزلة في الدين و الهجرة و السابقة و العقل و العلم و المعرفة بالسياسة ما للستة الذين جعل عمر الأمر بينهم)

و قال ابن حجر - رحمه الله - : (الذي يظهر من سيرة عمر و أمرائه الذين كان يؤمرهم في البلاد ، أنه كان لا يُراعي الأفضل في الدين فقط بل يضم إليه مزيد المعرفة بالسياسة مع اجتناب ما يخالف الشرع منها).

و مما ورد في ذلك أيضاً ، ما جاء في شرح قول النبي لعائشة - رضي الله عنها - (لولا قومك حديث عهدهم بکفرٍ لنقضت الكعبة ولجعلت لها بابين ، باب يدخل الناس ، و باب يخرجون) و الذي ترجم له البخاري في صحيحه بقوله : (باب من ترك بعض الاختيار مخالفة أن يُقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه).

قال ابن حجر : (و يُستفاد منه أن الإمام يسوس رعيته بما فيه إصلاحهم و لو كان مفضولاً ، ما لم يكن محرمًا).

و من أمثلة السياسة في عصر الخلفاء الراشدين ، غير استخلاف أبي بكرٍ لعمر و جعل عمر الخلافة في ستّة رعاية لمصلحة الأمة و يجنبها مضرة الاختلاف. و من ذلك جمع عثمان - رضي الله عنه - الناس على مصحف واحد ، و إحراق ما سواه من المصاحف ، لأن ذلك يحقق المصلحة من الائتلاف و الاتفاق و يدفع مضرة التفرق و الاختلاف . و كذلك ما أمر به عثمان - رضي الله عنه - من إمساك ضوال الابل لما ضعفت الامانة ، و صار تركها مضيّعاً لها على أصحابها . و من ذلك نفي عمر بن الخطاب لنصر بن الحجاج لما افتتنت به بعض النساء لجمالها من غير ذنب أتاها ، لما كان في ذلك تحقيق مصلحة العفة و الطهارة و دفع مضرة تعلق القلوب به . و من أمثلة ما تلاهم من عصور تسعير السلع التي يضطر إليها الناس إذا تمالأ التجار على دفع سعرها بغير مسوغ يدعو لذلك، فكان من التسعير دفع مضرة الظلم عن الرعية من غير ظلمٍ للتجار . ولو تتبعنا سيرة الخلفاء الراشدين ومنهم عمر بن عبدالعزيز لوجدنا فيها سياسته عجيبه ومراعاة لاحوال الناس على اصول الشريعة وقواعدها.

إلا اننا نرى في واقعنا الان استغلالا سيئا وفهما أعوجا للسياسة الشرعية وتلاعب واضح باحكام الدين وتقديم مصلحة العامه على مصلحة الدين وتعطيل حدود الله بحجة نفور الناس او استعداد الغرب الكافر او ادعاء التدرج في تطبيق شرع الله ولم يفرقوا بين حالة الحرب التي تمر على جماعه

اسلاميه وقت من الاوقات وبين دوله ممكن لها ولديها القدره على فرض حكم الله ثم تتعذر بأعذار واهيه⁵⁷.

وحتى نقبل ممن يتحدثون في السياسة الشرعيه لابد من توفر شروط فيهم ومنها:

- 1- أن المصدر الوحيد للتشريع الكتاب والسنة و أن أحكام الدين هي السائدة و المرجع الوحيد لاستنباط الأحكام عندهم.
 - 2- ان يكون مقررا عند من يتحدث عن السياسه الشرعيه ان المصلحه او الخوف لا يبيحان الكفر او الشرك بحال.
 - 3- ان يكونوا اصحاب علم وخبره وحسن فهم للواقع ولاحوال الناس ولديهم تجربه في الجهاد في سبيل الله وفي العمل الاسلامي.
- ولابد من التحذير من المنحرفين الضالين المنافقين كجماعة الإخوان المسلمين والسرورية الذين ارتأوا الدخول في الديمقراطية والبرلمانات الشريكية وإقرار دستور توافقي فيه خلط من أحكام الإسلام وغيره من القوانين الوضعيه، ثم يبدؤون بالتلاعب بالمصطلحات الشرعيه ويحاولون تطبيق السياسة الشرعيه على حسب الخلل الذي عندهم . فوقعوا في طامة كبرى، وأصبحوا مثل اليهود - عليهم لعنة الله - بعملهم بقاعدة "الغاية تبرر الوسيلة".

من احكام الامارة:

من اهم فصول السياسه الشريعه تأصيل مسالة الامارة ومعرفة شروطها واحكامها وسنكتفي في هذا الباب بتبين اهم مسائلها فالامارة واجبه لقوله تعالى ﴿اعُوْذُ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّيْطٰنِ الرَّجِيْمِ يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ ءَامَنُوْا اطِيعُوْا اللّٰهَ وَاَطِيعُوْا الرَّسُوْلَ وَاُوْلٰى الْاَمْرِ مِنْكُمْۚ فَاِنْ نَنْزَعْنٰمْ فِىْ شَئٍ فَرُدُّوْهُ اِلَى اللّٰهِ وَالرَّسُوْلِۚ اِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُوْنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِۚ ذٰلِكَ خَيْرٌ وَّاَحْسَنُ تَاْوِيْلًا ۝٥٩﴾ النساء: ٥٩

⁵⁷ للاستزاده راجع كتاب منة الخبير في حكم إقامة الحدود في دار الحرب والتعزير لإبي يحيى الليثي تقبله الله

فدلت الآية انه لا بد للناس من ولي امر يتولى شؤونهم ويدبر امرهم ومصالحهم وذلك بدلالة اشارة النص

وقال عمر رضى الله عنه : أنه لا اسلام الا بجماعة ، ولا جماعة الا بإمارة ، ولا إمارة بسمع وبطاعة

فائدة (في وجوب الجماعة لنصرة الدين في هذا الزمان)

أن الواجبات الشرعية كالجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحوها لم يقيم دليل على أنها تسقط عن المسلمين بانعدام الإمام، بل قد نبه ابن قدامة على هذا فقال: [فإن عُذِمَ الإمام لم يؤخر الجهاد]، وهذه الواجبات كما قال ابن تيمية في كلامه المذكور أعلاه [لا تتم إلا بالقوة والإمارة]، قلت: والقوة منها الجماعة، قال تعالى: {وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا}، وقال تعالى: {وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ}، وقد ورد الأمر بالجماعة صريحاً في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (وَأَنَا أَمُرُّكُمْ بِخَمْسٍ اللَّهُ أَمَرَنِي بِهِنَّ بِالْجَمَاعَةِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَالْهِجْرَةِ وَالْجِهَادِ).

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس)⁵⁸. وقال صلى الله عليه وسلم: (لن يبرح هذا الدين قائماً يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة)⁵⁹. وهو حديث مشهور بل متواتر كما ذكر ابن تيمية رحمه الله في (اقتضاء الصراط المستقيم) مروي عن خمسة عشر صحابياً وأخرجه أصحاب الكتب الستة والمعاجم والمسانيد وفي كتب السنة وسائر كتب السلف الصالح رضي الله عنهم أجمعين. فهذه طائفة قائمة بأمر الدين تقاتل عليه، موعودة بالنصر والظهور، مُبَشَّرَةٌ بأنها لا يضرها من خالفها ولا من خذلها، باقية بلا انقطاع من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن يقاتل آخرها الدجال مع عيسى عليه السلام ، وقال ابن قدامة [فإن عدم الإمام لا يؤخر الجهاد] فكيف يقوم الجهاد بلا جماعة؟

والمقصد هو أن المسلم مأمور باتِّباع الحق، ومأمور باتِّباع إمام المسلمين إن وُجِدَ «تَلَزَمَ جماعة المسلمين وإمامهم»، يطيعه في طاعة الله ولا يطيعه في معصية الله، فإن لم يكن إمام للمسلمين. فما زال المسلم مأموراً باتِّباع الحق، وقد بَيَّنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا تزال طائفة من أمة على الحق، ففي

غياب الإمام يجب على المسلم التزام هذه الطائفة القائمة بأمر الدين علما ودعوة وجهادا، وقد قال الله تعالى {وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ}.

قال عمرو بن ميمون الأودي: صَحِبْتُ معاذًا باليمن، فما فارقتَه حتى واريته في التراب بالشام، ثم صحبت بعده أفقه الناس عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فسمعتَه يقول: عليكم بالجماعة، فإن يد الله على الجماعة.

شروط الامير:

1- الاسلام

2- الحرية

3- البلوغ

4- العقل

5- الذكورية

6- سلامة الحواس والاعضاء

7- العدالة

8- الخبرة و التجربة في مجال العمل

من واجبات الامير :

1- المسؤولية العامة عن اتباعه ومنها :

أ- اقامة الصلاة بنفسه أو بمن ينيبه.

ب- اخذ اتباعه بطاعة الله ومنعهم عن عصيانه.

ت- يتفقد بنفسه مهماتهم واسلحتهم ومكان اقامتهم ومببتهم.

ث- تعيين عدد كافي من الحرس.

ج- تأمين كادر طبي لهم.

ح- يجتهد في تدريب جنده على خير وجه.

خ- فض النزاعات بين اتباعه او يعين لهذا من ينوب عنه.

2- ان يتخذ لنفسه مجلس شورى :

فائدة : كتب عمر بن عبدالعزيز إلى الحسن البصري يسأله عن الامام العادل فأجابه الحسن: الإمام العدل يا أمير المؤمنين كالأب الحاني على ولده يسعى لهم صغاراً ويعلمهم كباراً، يكتب لهم في حياته ويدخرهم بعد مماته. والإمام العدل يا أمير المؤمنين كالأم الشفيقة البرة الرفيعة بولدها، حملته كرهاً ووضعته كرهاً وربته طفلاً، تسهر بسهره وتسكن بسكونه. ترضعه تارة وتقطمه أخرى، وتفرح بعافيته، وتغتم بشكايته. والإمام العدل يا أمير المؤمنين وصي اليتامى، وخازن المساكين يربي صغيرهم. والإمام العدل يا أمير المؤمنين كقلب بين الجوانح، تصلح الجوانح بصلاحه، وتفسد بفساده. والإمام العدل يا أمير المؤمنين هو القائم بين الله وبين عباده؛ يسمع كلام الله ويستمعهم، وينظر إلى الله ويريههم وينقاد إلى الله ويقودهم. فلا تكن يا أمير المؤمنين - فيما ملّكك الله - كعبد ائتمنه سيده واستحفظه ماله وعياله، فبدّد وشرّد العيال، فأفقر أهله وفرّق ماله.

ما يلزم الاعضاء في حقّ الامير عليهم :

السمع و الطاعة في غير معصية

عن عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - بايعنا النبي صلى الله عليه و سلم ، على السمع و الطاعة في عسرنا و يسرنا ، و منشطنا و مكهرنا ، و على أثرٍ علينا ، و الا ننازع الامر أهله -متفق عليه-.

فلتعلم أخي :

أ- بأن الاختبار الحقيقي لصدق الطاعة ، لا يكون الا في المكروه ، فالكل يطيع في المنشط - أي في الاعمال اليسيرة ، أو المحبة الى النفس -

أما في المكروه ، فهو ما لا ترغبه النفس من أعمال ، فلا يُطيع حينئذ الا الصادقون

ب- السمع و الطاعة حقّ ، و إن ارتكب الامير بعض الاخطاء الشرعية ، تطيعه في طاعة

الله ، و لا تُتابعه في خطئه إن أخطأ ، كما فعل الصحابة مع خالد بن الوليد - رضي الله

عنه - فلم ينزعا بيعته ، و لم يُطيعوه في خطئه الشرعي

ت- الطاعة واجبة و إن منع الامير حق بعض الناس ، أو استأثر بشئ دونهم ، عن ابن

مسعود - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه و سلم - أنه قال : إنها ستكون

بعدي أثره ، و أمور تُنكرونها ، قالوا : يا رسول الله ، كيف تأمر من أدرك ذلك منا ، قال

: تؤدون الحق الذي عليكم ، و تسألون الله في الذي لكم - متفق عليه -

و في هذا تطبيق لقاعدة شرعية، و هي أن الضرر الخاص (بالمنع و الاثرة) يُحتمل لدفع الضرر العام (التفرق و الاختلاف)

ث- السمع و الطاعة حق ، و إن كان الامير حقيق الحسب و النسب أو كان قبيح المنظر أو كان صغير السن و التجربة ، طالما انعقدت أمارته بطريقة شرعية ، بتأمر الامير الاعلى له ، أو باختيار أتباعه له ، و كذلك لحديث : اسمعوا و أطيعوا ، و إن إستمعِ عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة - رواه البخاري -

ج-السمع و الطاعة حق و إن ساس الامير رعيته بالأمر المفضول ، طالما كان في العمل المفضول مصلحة عامة ، و الامر المفضول هو الاقل في الاجر و الثواب ، و ليس ما فيه اثم و معصية ، كما كان بن مسعود يصلي مع الامام أربعاً في منى ، فإذا صلى وحده قصر.

و ما يدخل في طاعة الامير :

- 1- إتباع رأي الامير في الامور الاجتهادية
- 2- تفوض الامور المباحة و الفنية إلى رأي الامير و تديره (كما ورد عن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - في غزوة ذات السلاسل)
- 3- أن يقبل كل اخ العمل المكلف به من قبل الامير ، و إن كان لا يحبه
- 4- أن لا ينصرف أحد من عمله الا بإذن الامير

النصح للأمير :

- 1- حديث النبي - صلى الله عليه و سلم - عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - إن الله يرضى لكم ثلاثاً ، و ذكر منها : أن تُنصحوها من ولّاه الله أمركم
- 2- معاونتهم على الحق و طاعته فيه و أمرهم به و تذكيرهم برفقٍ و إعلامهم بما غفلوا عنه من حقوق المسلمين و ترك الخروج عليهم و تأليف قلوب المسلمين لطاعتهم
- 3- إخبار الامير بكل ما يؤدي الى فساد المجموعة أو تفريق شملها كوجود بعض العناصر المفسدة أما اذا كانت لا تؤدي الى فساد المجموعة فلا ينبغي الاخبار بها لكي لا تكون نيمه.

4- الافضل نصح الامير سرا.

توقير الامير :

عن معاذ رض الله أنه قال : خمس من فعل واحدة منهن ، كان ضامنا على الله ، و ذكر منها :
من دخل مع إمامه يريد تعزيره و توقيره - رواه ابن ابي عاصم - و صححه الالباني

ما يلزم الاعضاء في حق بعضهم ببعض :

- 1- كفّ الاذى عن إخوانه : و هذا هو الحد الادنى المطلوب في تعامل المجاهد مع إخوانه
- 2- إيصال النفع لإخوانه : و هذا هو الحال الامثل للمسلم
- 3- قال ابن رجب الحنبلي : ليكن حظ المؤمن منك ثلاثاً :
أ- إن لم تنفعه فلا تضره.
ب- و إن لم تفرحه فلا تغمّه.
ت- و إن لم تمدحه فلا تدمه.
- 4- الاحتراز من آفات اللسان ، (كالسخرية و الاستهزاء والتنازع بالألقاب و السباب و الغيبة و الكذب و الفحش و غيره).
- 5- عدم التدخل في شؤون الآخرين ، و ترك الفضول.
- 6- الاحتراز من التكبر على الناس.
- 7- اجتناب سوء الظن ، قال - تعالى - ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ الحجرات: ١٢ وسوء الظن قد يدفع إلى شر آخر ، و هو التجسس على أخيك لغرض أن تتحقق من سوء ظنك به
- 8- الاستئذان واجب في الامور الخاصة و العامه التي لا يكون فيها اذن عام.
- 9- النهي عن الاشارة بالسلاح و نحوه إلى مسلم ، سواء أن كان جادا أو مازحا
- 10- النهي عن الافراط في المزاح
- 11- كتمان الاسرار ، و هي من الامانات
- 12- طيب الكلام و طلاقة الوجه عند الالتقاء
- 13- خدمة الاخوه

من احكام البيعة :

قال ابن خلدون : (اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة ، كأَنَّ المبايع يعاهد أميره على أنه يُسلم له النظر في أمر نفسه و أمور المسلمين ، و يُطيعه فيما يكلفه به من الامر ، على المنشط و المكروه .

و كانوا إذا بايعوا الامير جعلوا أيديهم في يده تأكيداً على العهد ، و صارت البيعة مصافحة بالأيدي، و هو المراد في الحديث في بيعة النبي - صلى الله عليه و سلم - ليلة العقبة و عند الشجرة) قال ابن حجر: [والأصل في مبايعة الإمام أن يبايعه على أن يعمل بالحق و يقيم الحدود و يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر] وروى البخاري أن عبد الله بن عمر كتب إلى عبد الملك بن مروان يبايعه (وَأقر لك بالسمع والطاعة على سنة الله و سنة رسوله فيما استطعت).

تعدد البيعات :

يجوز للفرد أن يعاهد أكثر من جماعة تدعو الى الله سواء شرعياً او اعلامياً او تأمر بالمعروف و تنهى عن المنكر وهكذا طالما كان في قدرته الوفاء بكل هذا. أم ما لا يحتمل التعدد وهو الجهاد (واقامة الشريعة) فلا يصح أن يعاهد أكثر من طائفة ولا يصح أن تتعدد الطوائف العاملة في الجهاد، لأن الجهاد لا يقوم إلا بالشوكة التي ثمره الاجتماع والموالاتة {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ} والتعدد ينافي الموالاتة بل يؤدي إلى ذهاب الشوكة {وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا}، كما يؤدي التعدد إلى أضرار كل طائفة بأخرى لتعارض الخطط وانعدام التنسيق، فقد تقوم طائفة بعمل عسكري يؤدي إلى أن يوجه العدو ضربة لطائفة أخرى غير مهيأة للمواجهة، والقاعدة الشرعية أن (الضرر يزال)، كل هذا من سيئات التعدد.

حكم ناكث العهد:

نكث العهد . أيا كان . هو كبيرة من كبائر الذنوب للوعيد الوارد في ذلك، ومنه:

1 - قول الله تعالى: {وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ}.

2 - قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ}، فمن عاهد ولم يف فهو من الذين يقولون ما لا يفعلون.

3 - وقد أمر الله تعالى في كتابه بالوفاء بعهود المشركين إذا أقاموا على عهودهم ولم ينقضوا منها شيئاً. وأما عهود المسلمين فيما بينهم فالوفاء بها أشد ونقضها أعظم إثماً ومن أعظمها عهد الإمام على من

تابعه ورضي به. وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزيهم ولهم عذاب أليم، فذكر منهم: ورجل بايع إماما لا يبایعه إلا لدنيا، فإن أعطاه ما يريد وثق له وإلا لم يف له).

وقد أفرد الإمام البخاري رحمه الله عدة أبواب في صحيحه فيما يتعلق بالوفاء بالعهود وإثم الناكث والغادر، وحمل ابن الأثير رحمه الله معنى الجماعة على المعنى العام، فقد قال رحمه الله: «من فارق الجماعة فميتته جاهلية» معناه كل جماعة عقدت عقدا يوافق الكتاب والسنة، فلا يجوز لأحد أن يفارقهم في ذلك العقد، فإن خالفهم فيه استحق الوعيد، ومعنى قوله «فميتته جاهلية» أي يموت على ما مات عليه أهل الجاهلية من الضلال والجهل⁶⁰

واخيرا؛ أوجه وصيتين:

الاولى : لأمرء ومشايخ الجهاد

فأقول لهم يا أمرء الجهاد الله الله في شبابكم امنحوهم الثقة وكونوا قريبين منهم واستمعوا لشكواهم او مقترحاتهم واطلعوهم على ما ينبغي لهم معرفته وراعوا ظروفهم وتفقدوا احوالهم وساعدوا من يستحق المساعدة منهم وكافئوا من يبدع منهم في مهمه واحرصوا على تدريبهم وارفعوا من همهم و مستوياتهم الشرعية والعسكرية والبدنية والتربوية واسعوا في احتواء المجاهدين من كل مكان مهاجرين وأنصار وان لا تحتقروا أحدا يريد نصره الدين ولا تيأسوا من عدم استحابة من تدعونهم او تملوا من كثرة اخطاء الشباب وتهورهم فهذا هو الطريق شاق وعسير ولتكن قدوتكم فيه الإنبياء والمرسلين عليكم بالأخذ بالأسباب والصبر على الاذى حتى تلقون الله عز وجل فانتم لستم مطالبين بالنتائج.

والله الله في جمع الكلمة ووحدة الصف ووالله لئن يأتينا خبر استشهاد أحدكم أحب إلينا من أن يأتينا خبر انشقاقه على جماعته او اميره قال تعالى: (واطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا ان الله مع الصابرين).

الثانية :لشباب الجهاد

فنقول لهم يا شباب الجهاد اتقوا الله في امرائكم واسمعوا واطيعوا في المنشط والمكره والعسر واليسر وعلى اثرة عليكم وعلى الا تنازعوا الامر اهله واستمعوا لتوجيهات امرائكم واحذروا أن تزايدوا

⁶⁰أكثر فصول هذ الباب مأخوذه من كتاب العمده وكتاب البيعه صورها ووجوب الوفاء بها لعبدالحكيم حسان -فك الله اسره -بتصرف-

عليهم في نصرتهم للدين واقامة شرع الله وغيرتهم على حرمت الله وحرصهم على تطبيق حدود الله أو شرعه على كل كافر أو مرتد ومحارب للدين فأن رأيتوهم تأخروا في أمر أو إستعجلوا فيه فأعلموا ان لديهم اعتبارات ومصالح شرعيه معتبره وتجارب فمن حقهم الاجتهاد في تقدير المصلحة فإن اصابوا فلهم اجران وان اخطأوا فلهم اجر واحد فليس بمعصوم بعد الانبياء أحد والاختفاء وقعت من الصحابه رضوان الله عليه. فأدوا الحق الذي عليكم واسألوا الله الذي لكم فأنما عليكم ما حملتم وعليهم ما حملوا. اسأل الله ان يجمع كلمة المجاهدين وان يوحد صفهم ويكفيهم شر اعدائهم وانفسهم وان يثبتهم على الحق

مِزْمَاتُ السَّائِلِ لِلْمُوَحِّدِ وَالْمُقَاتِلِ

الخاتمة ...

اسأل الله ان يجعل هذا العمل خالصا لوجهه وان ينفع به شباب الامه وان يثيب مشايخنا الذين تعلمنا عليهم ونقلنا منهم جل ما في رسالتي وجميع من ساعدني في هذا البحث واستدرك علي ونصحني وكل من ساهم في نشره

ولازلت احتاج النصيحة والتوجيه وما كان في هذا العمل من صواب فمن الله وحده وله الحمد والمنة وما كان فيه من خطأ ونسيان فمن نفسي والشيطان واستغفر الله العظيم واتوب اليه من ذلك..

أنت الذي آويتني وحبوتني ... وهديتني من حيرة الخذلان

وزرعت لي بين القلوب مودة ... والعطف منك برحمة وحنان

ونشرت لي في العالمين محاسناً ... وسترت عن أبصارهم عصياني

وجعلت ذكري في البرية شائعاً ... حتى جعلت جميعهم إخواني

والله لو علموا قبيح سريري ... لأبي السلام عليّ من يلقاني

ولأعرضوا عني وملّوا صحبتي ... ولُبُّوثٌ بعد كرامة بهوان

لكن سترت معايي ومثالي ... وحلمت عن سقطي وعن طغياني

فلك المحامد والمدائح كلها ... بخواطري وجوارحي ولساني

ولقد مننت عليّ ربّ بأنعم ... مالي بشكر أقلّهنّ يدان

فوحقّ حكمتك التي آتيتني ... حتى شددت بنورها بُرهاني

لئن اجتبتني من رضاك معونة ... حتى تقوي أيّدها إيماني

لأسبحنك بكرة وعشية ... ولتخدمك في الدُجى أركاني

ولا ذكرنك قائماً أو قاعداً ... ولا شكرنك سائر الأحيان

ولأكتمن عن البريّة خلّي ... ولا شكونّ إليك جهد زماني

ولأقصدنك في جميع حوائجي ... من دون قصد فلانة وفلان
ولأحسمن عن الأنام مطامعي ... بحُسام يأس لم تشبهُ بناني
ولا جعلن رضاك أكبر همتي ... ولا ضربن من الهوى شيطاني
ولا كسون عيوب نفسي بالتُّقى ... ولأقبضن عن الفجور عناني
ولأمنعن النفس عن شهواتها ... ولأجعلن الزُّهد من أعواني
ولا تلون حروف وحيك في الدّجى ... ولأحرقن بنوره شيطاني

مِرْمَاتُ السَّائِلِ لِلْمُوَحِّدِ وَالْمُقَاتِلِ

الفهرس

1	الإهداء.....
2	المقدمة.....
4	أهمية التوحيد:.....
6	الباب الأول: لا إله الا الله محمد رسول الله.....
6	لا إله الا الله.....
7	أركان لا إله الا الله:.....
10	شروط لا إله الا الله:.....
11	نواقض لا إله الا الله:.....
10	نواقض لا إله الا الله (التوحيد):.....
11	أمثلة للنواقض العملية.....
13	شهادته أن محمد رسول الله:.....
13	ذكر بعض الأعمال التي تخلّ بالتوحيد أو تنافيه.....
15	الباب الثاني: الإسلام.....
167	نواقض الإسلام :.....
21	الباب الثالث : الإيمان :.....
26	تنبيهات لا بد منها :.....
27	النفاق :.....
28	الباب الرابع : الولاء و البراء:.....
29	أما الموالاة فهي قسمان:.....
29	الاستعانة بالكفار.....
30	الباب الخامس : الحكم والتشريع :.....
29	الديموقراطية:.....
30	الدستور.....
31	الفرق بين الشورى و الديمقراطية :.....
31	حكم المشاركة في الانتخابات:.....
34	الباب السادس : أصل الدين وقاعدة العذر بالجهل.....
34	المسائل الظاهرة :.....

36	ضابط قيام الحجة في المسائل الظاهرة :
36	المسائل الخفية :
36	ضابط قيام الحجة في المسائل الخفية :
37	الباب السابع : التكفير
38	أعذار يتعذر بها المرتدون وليست من موانع التكفير
39	الباب الثامن : أحكام الديار :
41	أحكام الديار (المهجرة و الجهاد و التحرز) :
43	الباب التاسع : أصناف الكفار
44	من يجوز قتله و من لا يجوز قتله من الكفار :
45	أحكام زوال عصمة دم المسلم :
46	أنواع الزدة :
47	أحكام الطائفة المرتدة أو الطائفة المتنعة:
48	صفة قتالها :
48	حكم مهاندن الطوائف المتنعة
50	ما حكم أسرى هذه الطوائف المتنعة ؟
52	أحكام الفئة المخارية :
53	أحكام الفئة الباغية :
57	الباب العاشر: مسائل مهمة في القتال
57	من فضائل الجهاد :
58	من فضائل الشهادة في سبيل الله :
58	(العمليات الاستشهادية)
64	فضل الرباط في سبيل الله :
64	فضل الحراسة في سبيل الله :
66	الباب الحادي عشر : السياسة الشرعية:
68	من احكام الامارة:
69	شروط الامير :
69	من واجبات الامير :
70	ما يلزم الاعضاء في حق الامير عليهم :

72	 ما يلزم الاعضاء في حق بعضهم ببعض :
73	 من احكام البيعة :
74	 الخاتمه
74	 الفهرس

مِزْمَاتُ السَّائِلِ لِلْمُوَحِّدِ وَالْمُقَاتِلِ